جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

الموقَّت وغير الموقَّت وما يتعلق بهما من أحكام نحوية في كتاب معاني القرآن للفراء (ت ٢٠٧هـ) ـ جمعاً ودراسة

الدكتور
حمدي عبدالحميد أحمد عبد العواض
مدرس اللغويات في كلية اللغة العربية بأسيوط

العدد التاسع عشر
للعام ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م
الجزء السابع

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٥م
الترقيم الدولى ISSN 2356-9050

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي عمَّ بحكمته الوجود ، وشملت رحمته كلَّ موجود، وأظهر الأدلة القاطعة على أنه الإله الواحد المعبود، اللهم صلِّ وسلم على عبدك ورسولك محمد ، وعلى آله وأصحابه أهل التوحيد والتفريد .

أما بعد

فقد عرفت الكوفة النحو بعد البصرة، وإذا كان كتاب سيبويه قد وصل إلينا كأول مؤلَّف بصري في هذا الضرب من العلوم ، فإن كتاب معاني القرآن للفراء هو أول مصدر يُعرف للنحو الكوفي ، يحمل أصول المذهب الكوفي ، واجتهاداته ومسائله النحوية ، وذلك من خلال بيان معنى المفردة القرآنية ، وإعرابها ببسط الأدلة وتقرير الأصول ، والتعليل ، والقياس ، والإكثار من الاستشهاد بالسماع عن العرب شعرا، ونثرًا ، والاعتناء بالقراءات القرآنية الواردة في اللفظة ، والاحتجاج بها ، ولها ، ونقل آراء شيوخه الذين أخذ عنهم كالرؤاسي ، والكسائي الذي دونت حكاياته عن العرب ، وسماعه عنهم و بُثت آراؤه في الكتاب ، سواء قبِلها الفراء ، واحتج لها ، أو خالفها ، ومال إلى غيرها ، فالفراء له مكانته المتميزة ، واجتهاده الحسن ، واستنباطه ، وتعليلاته ، وترجيحاته ، وقياسه ، مع استحداثه لكثير من المصطلحات، التي لم تعرف في المذهب البصري ، كالتقريب ، والصرف ، والإجراء ، والقطع، وغيرها ، وتعقباته لنحاة البصرة كأبي عبيدة ، والخليل ، وسيبويه ، وإن لم يسمهم صراحة في تعقباته ، فقد خلا الكتاب من ذكرهم إلا ذكر يونس وأبي عبيدة.

وفي أثناء مطالعتي كتاب معاني القرآن ، وجدت الفراء في إعرابه الآيات القرآنية، وبيان إعرابها و أحكامها النحوية ، وعند تقرير مسائله ، وبسط مذهبه، وتعليلاته ، يقف عند مدلولات الألفاظ ، وسعة المدلول ، وضيقه ، فالنكرة غير

موقتة شائعة في مدلولها ، والمعرفة موقَّتة ؛ إذا قوبلت بالنكرة ، وبعض المعارف يحمل في مدلوله شيوعًا يقربه من النكرة ، وهذا يجعله يختص بحكم نحوي، وبعض هذه المعارف موقَّت محدود ، له أحكامه النحوية الخاصة ، والنكرة تحتاج في بعض أحكامها إلى توقيت، والمأمور به من مصادر الأفعال منه هو دائم مستمر كالدأب ، ومنه ما هو موقت بزمنه لا يتعداه ، فعزمت على دراسة هذه المسائل ؛ فقمت بجمع متناثر حديثه عن الموقَّت وغير الموقَّت في دراسة بعنوان :

(الموقَّت وغير الموقَّت وما يتعلق بهما من أحكام نحوية في كتاب معاني القرآن للفراء(ت ٢٠٧هـ) ـ جمعاً ودراسة)

وقد دعاني إلى اختيار هذا الموضوع أسباب منها :

أولا : أن معاني القرآن للفراء أول مؤلَّف في بابه يصل إلينا تزامنًا مع مجاز القرآن لأبي عبيدة ؛ فهو كتاب يتعلق ببيان معاني كتاب الله ــ عزَّ وجلَّ ــ لنحوي يمثل مدرسة نحوية رائدة في التقعيد النحوي ، وللكتاب أثره فيما أُلِّف بعد من كتب المعاني.

ثانيًا :عناية الفراء بالحديث عن اختلاف الحكم النحوي تبعًا لاختلاف مدلول اللفظة الموقَّت وغير الموقَّت.

ثالثًا :اختلاف مدلول مصطلح التوقيت عنده ، فهو يورده ويريد به تخصيص النكرة ، أو حصر أفراد المعرفة ،أو القصد إلى شخص بعينه من أفرادها .أو تحديد زمن الفعل، فأردت استجلاء هذا الأمر .

رابعًا : ما للتوقيت ، وعدمه من أثر في الاشتراط ، والقيد النحوي ،وتسويغ المنوع واختلاف الإعراب ، والحذف ، والاقتران ، واللزوم وغير ذلك من الأحكام النحوية .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدمة ، وتمهيد ، وفصلين ، وخاتمة ، وفهارس

أما **المقدمة** : فقد أشرت فيها إلى أهمية الموضوع، وأسباب اختياره ، وخطة السير فيه.

وأما **التمهيد** فقد اشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : الفراء وكتابه معاني القرآن ، وقد اشتمل على مطلبين :

المطلب الأول : الفراء حياته وآثاره .

المطلب الثاني : كتاب (معاني القرآن).

المبحث الثاني : المراد بالموقَّت وغير الموقَّت.

وأما **الفصل الأول** : فعنوانه غير الموقَّت، وقد اشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : النكرة غير الموقَّتة

المبحث الثاني : المعرفة غير الموقَّتة

وأما **الفصل الثاني** : فعنوانه : الموقَّت .

أما **الخاتمة** فقد ضمنتها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة .

وأما **الفهارس** فقد جعلت فهرسًا لمصادر البحث وآخر لمحتوياته .

وقد اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي الوصفي . فقمت باستقراء المسائل موضوع البحث ودراستها دراسة وصفية ، مقدمًا غير الموقَّت على الموقَّت لكثرة مسائله وتشعبها ، اعتمادًا على أن الواو لا تفيد ترتيبًا ، وقد جاء ترتيب المسائل المدروسة حسب ترتيب ابن مالك في ألفيته .

والله ــ سبحانه ــ أسأل قبول هذا العمل خالصًا لوجهه سبحانه وأن ينفع به كل مبتغٍ ومريد .

******

التمهيد

المبحث الأول : الفرَّاء وكتابه (معاني القرآن)

المطلب الأول : الفرَّاء حياته وآثاره .

نسبه ونشأته :

هو : أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الدَّيْلميّ فارسي الأصل ، من موالي بني أسد [١]، ولقب بالفرَّاء ؛ لأنه كان يفري الكلام ، أو لقطعه خصومه بالمسائل .[٢]

وُلد بالكوفة ، ثم انتقل من الكوفة إلى بغداد ، واتصل بالخلفاء ، وكان معلمًا ، ومؤدبًا لابني الخليفة المأمون. [٣] ، وكان متدينًا ورعًا على تَيْهٍ فيه وتعظم ، يخالف الكسائي كثيرًا، مع تعظيم له، لكنه كان يتعمد مخالفة سيبويه[٤]، وقد رُزق حافظة قوية ؛ فقد أملَّ جلَّ كتبه حفظًا [٥] ، وكان أبرع الكوفيين في علمهم. [٦] فقيهًا عالمًا بالخلاف ، وبأيام العرب وأشعارها متكلمًا يستعمل في تصانيفه ألفاظ الفلاسفة [٧].

---

(١) انظر: معجم الأدباء ٢٨١٢/٦،٢٨١٣ ؛ وإنباه الرواة ٧/٤ ، وبغية الوعاة ٣٣٣/٢ .

(٢) فرَيت الشيء أفريه : قطعته لأصلحه، وفلان يَفري الفرِيَّ، إذا كان يأتي بالعجب في عمله . انظر: الصحاح ٦/ ٢٤٥٤ (فرا) .

(٣) انظر : الفهرست ٧٣/٢ ، وإنباه الرواة ١٣/٤.

(٤) انظر : مراتب النحويين ص ٨٧ ، وإنباه الرواة ١٤/٤ ، وبغية الوعاة ٣٣٣/٢ .

(٥) انظر : تاريخ بغداد ١٦ / ٢٢٨،٢٢٩، و إنباه الرواة ٢٠/٤ .

(٦) انظر : طبقات النحويين واللغويين ص١٣١،١٣٢ ، وتاريخ بغداد ١٦/ ٢٢٥،٢٢٦ .

(٧) انظر : معجم الأدباء ٦ /٢٨١٣ .

شيوخه :

أخذ الفراء العربية عن شيوخ عصره ، كما سمعها من الأعراب ، فمن شيوخه : الْقَاسِمِ بن معن (ت١٧٥ هـ) [١] ، و الكسائي (ت١٨٢هـ)[٢]، و يونس (ت١٨٢هـ) [٣] ، وأبو جعفر الرؤاسي (ت ١٨٧هـ) [٤]

ومن الأعراب الذي سمع منهم الفراء : أبو ثروان العُكلي،[٥] وأبو الجراح العُقيلي [٦] ، و أبو زياد الكلابي [٧].

تلامذته :

أخذ عن الفراء جماعة من النحاة ، واللغويين حملوا من بعده راية المذهب الكوفي ، ومنهم : أبو عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ) [٨]، و أبو عبدالله الطوال (ت٢٤٣هـ)[٩]، وابن السكيت (ت٢٤٤هـ)[١٠]، وابن قادم(٢٥١هـ)[١١]، وسلمة بن عاصم النحوي(نحو٢٧٠هـ).[١٢]، ومحمد بن الجمهم السمري (ت٢٧٧هـ) .[١٣]

---

(١) انظر ترجمته في : معجم الأدباء ٢٢٣٠/٥ ، وبغية الوعاة ٢٦٣/٢ .

(٢) انظر ترجمته في : الفهرست ٧٢/٢، وبغية الوعاة ١٦٢/٢ .

(٣) انظر ترجمته في : أخبار النحويين البصريين ص ٢٧ ، وبغية الوعاة ٣٦٥/٣ .

(٤) انظر ترجمته في : بغية الوعاة ٨٢/١ ، والأعلام ٦ /٢٧١.

(٥) انظر ترجمته في : الفهرست ٥٢/١ .

(٦) انظر ترجمته في : مراتب النحويين ص ٨٦ ، والفهرست ص٥٣ .

(٧) انظر ترجمته في : الفهرست ٥٠/٢ ، وتاريخ بغداد ٥٧٣/١٦ ، والأعلام ٨/ ١٨٤.

(٨) انظر ترجمته في : الفهرست ٧٩/٢ .

(٩)انظر ترجمته في : إنباه الرواة ٩٢/٢ ، وبغية الوعاة ٥٠/١ .

(١٠) انظر ترجمته في : الفهرست ٧٩/٢ ، وبغية الوعاة ٣٤٩/٢ .

(١١) انظر ترجمته في : معجم الأدباء ٢٥٤٤/٦ ، وبغية الوعاة ١٤١/١.

(١٢) انظر ترجمته في : معجم الأدباء ١٣٨٥/٣ ، وغاية النهاية ١ /٢٨٢ ، وبغية الوعاة ٥٩٦/١ .

(١٣) انظر ترجمته في : معجم الأدباء ٢٤٧٨/٦ .

مؤلفاته :

خلف الفراء كثيرًا من الآثار العلمية التي تشهد بتقدمه وطول باعه في النحو واللغة ومنها : آلة الكتاب [١] ، و اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف [٢]، والأيام والليالي والشهور[٣] ، البهي ، أو البهاء فيما تلحن فيه العامة [٤] ، و الجمع والتثنية في القرآن[٥]، والحدود [٦] ، وفعل وأفعل [٧] ، والمذكر والمؤنث [٨]، ومعاني القرآن ، ــ سأفرده بحديث مستقل ــ والمقصور والممدود، [٩] ، والمنقوص والممدود .[١٠] وغيرها كثير [١١] .

وفاته :

توفي الفراء سنة سبع ومائتين في طريق مكة، وقد بلغ ثلاثًا وستين سنة[١٢]

---

(١) انظر : معجم الأدباء ٦ /٢٨١٥ ، وبغية الوعاة ٣٣٣/٢.

(٢) انظر : معجم الأدباء ٢٨١٥/٦ .

(٣) ذكر في خزانة الأدب ٨/، وحققه إبراهيم الإبياري ، دار الكتاب المصري .

(٤) انظر : معجم الأدباء ٦/ ٢٨١٥ ، وبغية الوعاة ٣٣٣/٢ .

(٥) انظر : الفهرست ٢/ ٧٤ ، ومعجم الأدباء ٦/ ٢٨١٥ .

(٦) انظر : معجم الأدباء ٢٨١٥/٦ ، وبغية الوعاة ٣٣٣/٢.

(٧) انظر : معجم الأدباء ٢٨١٥/٦ ، وبغية الوعاة ٣٣٣/٢.

(٨) انظر : معجم الأدباء ٢٨١٥/٦ ، وقد حققه د/ رمضان عبدالتواب . دار التراث .

(٩) انظر : بغية الوعاة ٣٣٣/٢ ، وقد حققه عبدالعزيز الميمني ــ دار قتيبة .

(١٠) حققه عبدالعزيز الميمني مع تنبيهات الكسائي ــ دار المعارف .

(١١) انظر : البغية ٣٣٣/٢ .

(١٢) انظر : نزهة الألباء ص ٨٤ ، والبغية ٣٣٣/٢.

المطلب الثاني : كتاب(معاني القرآن)

أملى الفراء كتاب المعاني في المسجد من حفظه استجابة لطلب صاحبه عمر بن بكير [١]، وتذكر كتب التراجم أن الوراقين أخفوا إملاءه عن الناس ليتكسبوا به ؛ فأملاه الفراء مرة أخرى [٢] ، وبهذا يكون للمعاني إملاءان. وقد ذكر صاحب تاريخ بغداد أن للفراء كتابين في المشكل أحدهما أكبر من الآخر، وأن الثاني أتم شرحًا ، وأبسط قولًا ، وأن إملاء سورة الحمد جاء في مائة ورقة .[٣]

وكتاب معاني القرآن قائم على المفردة القرآنية، وذلك بتفسير معناها ، وبيان وجه إعرابها ، والأحكام النحوية الجائزة فيها في غير القرآن ، وذكر قراءات القراء فيها، مع اعتناء بقراءات القراء الكوفيين كحمزة ، وعاصم ، والكسائي ، وابن مسعود . وبيان وجه القراءة ، وأنها جاءت على سمت كلام العرب المسموع شعرًا ونثرًا في استعمال اللفظ المعين في المعني المعين [٤]، مع تقريره أن لغة الكتاب أعرب وأقوى في الاحتجاج من الشعر [٥] ، ولغات العرب الفصحاء حاضرة في معاني القرآن ، فالفراء سامع لغة مشافهة لأعراب البادية، أو من خلال حكايات شيوخه ، ولغات القبائل العربية مبثوثة في المعاني [٦] مع إيراده بعضًا من الأحاديث الشريفة استشهادًا ، وإيضاحًا للمعاني[٧] ، ونشر آرائه النحوية ، وآراء شيخه الكسائي ، ومخالفاته له [٨]، وتعقبه لنحاة البصرة [٩]، وقياسه النحوي ، وتعليلاته ، فكتاب المعاني شاهد على فضله وتقدمه في النحو ، واللغة وهو المصدر الرئيس للمذهب الكوفي في العربية وعلومها .

---

(١) انظر ترجمته في : معجم الأدباء ٢٠٦٤/٥ ، وبغية الوعاة ٢١٧/٢ .
(٢) انظر : طبقات النحويين واللغويين ص١٣٢،١٣٣ ، وتاريخ بغداد ٢٢٥/١٦،٢٢٨ ، وإنباه الرواة ١٠/٤.
(٣) انظر : تاريخ بغداد ١٦/ ٢٢٥ .
(٤) انظر : معاني القرآن ٣/١ ،١٣ ،١٩ ،٣٤ ،٣٧ ،٤٠ ،٥٩ ،٧٢، ٧٧ ،٨٢ ، ٩٠ ،٩٢ ، ٩٤ ،٩٦ ،٩٩ ، ١٠٢ ،١٠٤ ،١١٩ ،١٤٤ ،١٦٠ ، ٢٠٣، ٢١٣ ،٢١٤ ، ٢٠٨ .
(٥) انظر : السابق ١٤/١ .
(٦) انظر : السابق ١ /٤١،٥٦،٦٨،٩١،١٦١،١٧٠،١٧١،٢١٢،٢١٤.
(٧) انظر : السابق ٤٧٠،٥/١ .
(٨) انظر: السابق ١٢/١ ،٢٠ ،٢٢ ،٢٤ ،٥٧ ،٧٥ ، ١٣٣ ،١٦٥ .
(٩) انظر : السابق ٨/١ ،٣٢ ،٨٩ ،٢٠٣ ،٣٢١

المبحث الثاني

المراد بالموقَّت وغير الموقَّت

الموقَّت :

وقَّتَ الشيءَ يُوَقِّته ، ووَقَتَهُ يَقِتُه: إذا بَيَّنَ حَدَّه ، فالتَّوْقِيتُ والتَّأْقِيتُ: أَن يُجْعَل للشيءِ وَقْتٌ يختص بِهِ ، وكل ما قدرت له غاية أو حينًا فهو مُوَقَّتٌ.

فالمؤقت ، يراد به : المعرفة المحددة ، وهو ما يعين مسماه تعيينًا مطلقًا غير مقيد .[١]

وحقيقة التوقيت : التحديد، وهو من أوصاف الزمان وهو في غيره مجاز[٢]

ومن الموقَّتات عند الفراء : الأعلام التي هي أمارات بين الناس نحو : زيد، وعبدالله ، وتخصيص الأسماء الدالة على العموم ، نحو الاسم الموصول : الذي بالإشارة إليه ،أو حصره [٣] ،و(الذين) إذا قصد به أشخاص بأعيانهم [٤] ، والمعرفة مطلقًا في مقابلة النكرة العامة [٥] ،والنكرة المخصصة بوصف ونحوه[٦]، والمصدر المبدل من فعله واقعًا عند الأمر به ، وليس بدائم[٧]، والشيء المعلوم العدد والمقدار [٨] .

---

(١) انظر : العين ٥/ ١٩٩ (وقت) ، واللسان ٥١/ ٤٨٨٧ (وقت) ، ومعجم مصطلحات النحو والصرف والعروض ص ٣٠٩ .

(٢) انظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٧٣/١ ، و البديع لابن الأثير ١٢٢/١ .

(٣) انظر : معاني القرآن ١٤٣/١.

(٤) انظر : السابق ٧/١.

(٥) انظر : السابق ١٨٥/١ .

(٦) انظر : السابق ٥٥/١ .

(٧) انظر : السابق ١٠٩/١ .

(٨) انظر : السابق ١٤١/٢،٢٥٦ .

غير الموقت :

وهو العامّ ، والعموم : مصدر عمَّ ، قال الجوهري : " عــمَّ الشــئُ يعُــمُّ عُمومًا: شمِل الجماعة. يقال: عَمَّهُمْ بالعطيّة. " (١)

وفي التعريفات للجرجاني : " العموم: في اللغة عبارة عن إحاطة الأفــراد دفعة، وفي كليات أبي البقاء :" العموم صفة الِاسْم من حَيْثُ هُوَ ملفوظ أَو مَدْلُول لفظا لِأَنَّهُ من الْأَلْفَاظ الثَّابِتَة لُغَة لَا عقلا وَلَا شرعا ". (٢)

وقد اختلفت عبارات الفراء التي دلت على غير الموقت ، فاستخدم ألفاظًا كعامٍّ أو عامةٍّ(٣) أو ما يرادف ذلك نحو : ليس بمصمود(٤) له(٥) غير موقتين (٦) ، غير موقتة(٧) ، غير موقت(٨) ، ليس بمقصود له (٩)

ومن الأشياء غير الموقتة عند الفراء : النكرة في ســياق الشــرط (١٠)، و(غير) وإن أضيفت إلى معرفة (١١) ، واسم الجنس (١٢) ، واسم الزمان المــبهم غير المعلوم (١٣)، والنكرة العامة غير محصورة الأفراد (١٤) ، والمعــارف غيــر

---

(١) الصحاح للجوهري ١٩٩٣/٥.
(٢) الكليات ص ٦٠٢.
(٣) انظر : معاني القرآن ١٠٩/١ ،٣٣٢/٢، ١٧٦/٣ .
(٤) صمَده يصمُده صمْدًا : قصده، والمصمود : المقصود . انظر : الصحاح٤٩٩/٢ (صمد) .
(٥) انظر : معاني القرآن ٧/١ ،٣٣٢/٢ .
(٦) انظر : السابق ١ /٢٤٣،٢٥٨،٣٠٦ .
(٧) انظر : السابق ٧/١ ، ٥٧ ،٢٤٤،٢٦٧، ٢٨٥ ،١٠٣/٢ .
(٨) انظر : السابق ١ /١٨٥،٢٤٢ ،١٠٤/٢، ٤١٩ .
(٩) انظر : السابق ٢٧٧/٣ .
(١٠) انظر : السابق ١٨٥/١.
(١١) انظر : السابق ٧/١ ، ٢٥٠/٢.
(١٢) انظر : السابق ٢٧٧/٣ .
(١٣) انظر : السابق ١١٩/١ ،٢٠٣/٢ .
(١٤) انظر : السابق ١٤١/٢،٢٥٦.

محصورة الأفراد نحو: الذي، والذين ، ومن ، وما الموصولتين والشرطيتين[١]، والموصول بأل ، [٢] والحكم الذي لا يخص أحدًا بعينه [٣] .

وعلى الجملة متى قبل اللفظ الاستثناء منه فهو عام غير موقت ، وإلا فهو موقت .

الحكم :

مصدر قولك : حكَم بينهم يحكُم ،أي: قضى ، وحكم له وحكم عليه[٤]

وقد استعمله النحاة فيما يلزم من الأمور لزوم الحكم المقضي به ، والذي لا يجوز أن يتخلف أو يتأخر. [٥]

****

(١) انظر : معاني القرآن ١/ ٧ ،٢/١٠٣، ٤١٩ .

(٢) انظر : السابق١/١٤١ ، ٢/٢٥٠ ، ٣/١٦٧ .

(٣) انظر : السابق ١/١٠٩ .

(٤) الصحاح ٥/١٩٠١ (حكم).

(٥) انظر : معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص ٦٥.

الفصل الأول : غير الموقَّت

المبحث الأول : النكرة غير الموقَّتة

١ـ إفراد الضمير العائد على المثنى وجمع التكسير وتذكيره لسدِّ النكرة المفردة غير الموقَّتة مسدَّهما

يعود الضمير على المثنى مثنى نحو : الزيدان قاما. ويعود على جمع التكسير مجموعًا ، نحو : الرجال خرجوا ، ويأتي كثيرًا كضمير الغائبة ، نحو قوله تعالى [١] : { وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ} ، لتأولهم بجماعة ، ويجوز أن يعود الضمير على المثنى أو جمع التكسير مفردًا مذكرًا إذا سدّت النكرة المفردةَ مسدَّهما وذلك في نحو : هو أحسن الرجلين وأجمله ، و أحسن الفتيان وأجمله . [٢]

وقد ذكر الفراء أن الضمير قد عاد مفردًا مذكرًا على المثنى، وجمع التكسير لأن أفعل التفضيل مضاف إلى مثنى أو جمع تقوم مقامه نكرة مفردة غير موقتة ، تغني عن هذا الجمع .

قال الفراء : " هذا الجنس يظهر مع نكرةٍ غير مؤقتة يضمر فيها مثل معنى النكرة ؛ فلذلك قَالَتِ العرب: هُوَ أحسن الرجلين وأجمله ، لأن ضمير الواحد يصلح فِي معنى الكلام أن تقول : هُوَ أحسن رَجُل فِي الاثنين، وكذلك قولك: هِيَ أحسن النساء وأجمله. من قال : وأجمله ، قال: أجمل شيء فِي النساء " [٣] .

وقد ذكر سيبويه أن جعل اللفظ كالواحد في نحو : هو أحسن الفتيان وأجمله ، وأكرم بنيّه وأنبله جائز على قبح ، لكن سيبويه تأوَّله على عود الضمير على المذكور ، والتقدير: وأجمل ما ذكرنا ، وهكذا قدَّره الكسائي ، ونقل أبو حيان عن بعض أصحابه أن التأويل : أجمل من ذكر [٤] .

---

(١) الآية رقم (١١) في سورة المرسلات .

(٢) انظر : الكتاب ٨٠/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٢٨ ، والتذييل والتكميل ١٥٠/٢ .

(٣) معاني القرآن ١٣٠/١ .

(٤) انظر : الكتاب ٨٠/١ ، ومعاني القرآن للفراء ١٣٠،١٢٩/١ ، والتذييل والتكميل ١٥٢/٢.

وقد وافق الفراء في جواز إفراد الضمير العائد على الجمع وتذكيره لسدِّ النكرة المفردة غير الموقتة مسده ، وكثرة وقوعها موقعه، وأن ذلك جائز جوازًا حسنًا في هذا الموضع جماعة منهم : الزجاج ، والسيرافي، وابن جني ، وابن سيده ، وابن يعيش . (١)

قال ابن جني : " ومن باب الواحد والجماعة قولهم: هو أحسن الفتيان وأجمله، أفرد الضمير؛ لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد كقولك : هو أحسن فتى في الناس؛ قال ذو الرُّمَّة:

وميَّةُ أحْسَنُ الثَّقَلَين جيداً :::: وسالِفَةً وأحسَنُه قَذالا (٢)

فأفرد الضمير مع قدرته على جمعه، وهذا يدلك على قوة اعتقادهم أحوال المواضع، وكيف ما يقع فيها، ألا ترى أن الموضع موضع جمع، وقد تقدَّم في الأول لفظ الجمع ؛ فتُرِكَ اللفظ وموجب الموضع إلى الإفراد؛ لأنه يُؤلَف في هذا المكان."(٣)

ووافق الفراء في جواز إفراد الضمير العائد على المثنى السخاوي ، وابن مالك . (٤)

قال السخاوي : " من كلامهم: أن يذكروا مثنى أو مجموعًا أو مؤنثًا، ويأتوا بضمير مفرد، فيقولون: هو أحسن الفتيان وأجمله.

---

(١) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٦٠/٢ ، وشرح كتاب سيبويه ٣٧٢/١ ، والخصائص ٤١٩/٢ ، والمحكم ٣٥٥/٦ (ثقل) ، وشرح المفصل ٤/ ١٣٠ .

(٢) البيت من الوافر، وهو في ديوانه ص٤٣٦ ، وهو من شواهد شرح المفصل ١٢٨/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١٢٨/١ . والسالفة : صفحة العنق ، والقذال : خلف القفا . والشاهد : وأحسنه ، حيث عاد الضمير مفردا على المثنى (الثقلين) ؛ لأنه بمعنى جمع . لكثرة وقوع المفرد موقعه .

(٣) الخصائص ٤١٩/٢.

(٤) انظر : سفر السعادة ٧٥٦/٢، وشرح التسهيل ١٢٨/١.

ومَيَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَين جيدًا ... وسالِفَةً وأحسَنُه قَذالا " [١]

وذهب الأخفش إلى أن إفراد الضمير وتذكيره في هذا الموضع لا ينقاس ، ووافقه أبو حيان ونقل عدم قياسيته عن سيبويه وأصحابه ، فلا يجوز في المثنى ، وإنما جاز في الثقلين ؛لأنه بمعنى جمع . [٢]

والخلاصة أن الفراء أجاز عود الضمير على المثنى والجمع مفردًا مذكرًا في الموضع الذي يكثر وقوع النكرة المفردة غير الموقتة موقعهما لدلالتها على الجنس ، ويكثر هذا في المعطوف على المضاف إليه أفعل التفضيل ؛ لأنة يكثر وقوع النكرة غير المؤقتة بعده ، وتأول سيبويه والكسائي إفراد الضمير بعودته على المذكور من فحوى الكلام ، وأجاز بعض النحاة عود الضمير مفردًا على الجمع جوازًا حسنًا ، وأجاز بعضهم عودته على المثنى أيضًا ، ومنعه بعضهم إلا أن يكون بمعني الجمع ؛ لأن سيبويه وأصحابه لا يقيسونه ويقصرونه على المسموع .

---

(١) سفر السعادة ٧٥٦/٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٨٠/١ ، والبحر المحيط ٤٩٢/٥ ، والتذييل والتكميل ١٥٣/٢،١٥٤، والهمع ١٩٩/١.

٢ـ عود الضمير مجموعًا على المثنى المفرَّق غير الموقت

يطابق الضمير الاسم المظهر إفرادًا وتثنية وجمعًا نحو : محمد أكرمته ، والمحمدان جاء أبوهما . والزيدون قاموا ، وقد جاء الضمير مجموعًا مردودًا على اثنين متفرقين في قوله تعالى [١] : { أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ} .

وقد ذهب الفراء إلى أن المجوِّز لذلك هو أن الضمير مردود على اثنين عامَّين غير مقصود قصدهما فذُهِب بهما مذهب الجمع فقال : " وقوله: { أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ} ، ولم يقل: يستويان ؛ لأنها عامّ، وإذا كان الاثنان غير مصمود لهما ذَهَبَا مذهب الجمع تَقول فِي الكلام: ما جعل الله المسلم كالكافر فلا تسوِّينَّ بينهم، وبينهما. وكلٌّ صواب." [٢] .

وقد وافقه في هذا الطبري ، وأجازه مكي . [٣]

قال الطبري : "وقال: (لا يَسْتَوُونَ) فجمع، وإنما ذكر قبل ذلك اثنين: مؤمنًا وفاسقًا؛ لأنه لم يُرد بالمؤمن: مؤمنًا واحدًا، وبالفاسق: فاسقًا واحدًا، وإنما أريد به جميع الفسَّاق، وجميع المؤمنين بالله. فإذا كان الاثنان غير مصمود لهما ذهبت بهما العرب مذهب الجمع . [٤]

وقيل: إن جمع الضمير في " يستوون " حملا على معنى (مَن) ، وهذا ما أجازه الزجاج ، ومكي ، وقال به الزمخشري . [٥]

---

(١) الآية رقم (١٨) في سورة السجدة .
(٢) معاني القرآن ٣٣٢/٢ .
(٣) انظر : جامع البيان ١٨٧/٢٠ ، والهداية ٥٧٦٥/٩ .
(٤) جامع البيان ٢٨٧/٢٠ .
(٥)انظر : معاني القرآن وإعرابه ١٥٩/٤، وإعراب القرآن للنحاس ٢٩٦/٣ ، والهداية ٥٧٦٤/٩ ، والكشاف ص ٨٤٤ .

وقيل : إن الضمير لاثنين ، إلا أن الاثنين جمع ؛لأنه واحد جمع مع آخر ، وهذا ما ذهب إليه الزجاج، وحكاه النحاس، ومكي، والقرطبي واستدلوا بسبب النزول. (١)

قال النحاس : " لأن لفظ (مَنْ) تؤدّي عن الجماعة ؛ فلهذا قال: لا يستوون. هذا قول كثير من النحويين ، وقال بعضهم: (يستوون) لاثنين إلّا أنّ الاثنين جمع ؛ لأنه واحد جُمِع مع آخر. والحديث يدلّ على هذا القول؛ لأنه عن ابن عباس (رحمه الله) وغيره قال: نزلت {أَفَمَنْ كانَ مُؤْمِنًا} في علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)، {كَمَنْ كانَ فاسِقًا } في الوليد بن عقبة بن أبي معيط " (٢)

والخلاصة أن المجوِّز لعود الضمير مجموعًا على المثنى المفرَّق هو العموم ، وعدم القصد والتوقيت في لفظ المثنى المفرَّق عند الفراء، ولهذا لمَّا تعددت الأوصاف لمثنى مفرَّق بالعطف ، ولم يقصد به العموم عاد الضمير مثنى في قوله تعالى (٣) :{ مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمِّ وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا}

قال الفراء : " ولم يقل: هَلْ يستوون. وَذَلِكَ أن الأعمى والأصمَّ من صفة واحد والبصير والسميع من صفة واحدٍ كقول القائل: مررتُ بالعاقل واللبيب وهو يعني واحدًا ". (٤)

وقيل :إن جمع الضمير مراعاة لمعنى من ، وقيل :إن الاثنين جمع، وأهل الحساب على تسمية الاثنين عددًا، والعدد كثير في المعنى . (٥)

---

(١) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١٥٩/٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٩٦/٣ ، والهداية ٧٥٦٤/٩ .

(٢) إعراب القرآن ٢٩٦/٣ .

(٣) من الآية رقم (٢٤) في سورة هود (عليه السلام).

(٤) معاني القرآن ٧/٢ .

(٥) انظر : الهداية ١٢٤٤/٢.

٣ـ عود الضمير مجموعاً على المثنى المفرَّق غير الموقت في العطف بأو

(أو) موضوعة لأحد الشيئين ، أو الأشياء تقول : زيد أو عمرو قام، أي : أحدهما قام [١]، والاختيار عند الفراء أن يعود الضمير على المعطوف بها [٢]، ويجوز ردُّه على المعطوف عليه ، أو عليهما معًا.

وقد وافق الفراء في جواز عود الضمير على متعاطفي (أو) جماعة منهم : الطبري، ومكي ، والقرطبي ، ولم يستنكره الرضي . [٣]

وحمله ابن عصفور على الشذوذ ، وجعله السيوطي نادرًا. [٤]

أما الجمهور فقد أوجبوا إفراد الضمير وتأوَّلوا ما ورد منه غير مفرد [٥]

وقد ذهب الفراء بعد إجازته عود الضمير على متعاطفي (أو) إلى جواز عوده عليهما مجموعًا إذا كانا غير موقتين .وذلك في بيانه معنى قوله تعالى [٦] : {وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ}

قال الفراء : " وقوله :{وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ} ولم يقل: ولهما، وهذا جائز إذا جاء حرفان فِي معنى واحد بـ (أو) أسندت التفسير إلى أيّهما شئت. وإن شئت ذكرتهما فِيهِ جميعًا تقول فِي الكلام: من كان له أخ أو أخت فليصله، تذهب إلى الأخ (و) فليصلها، تذهب إلى الأخت. وإن قلت :(فليصلهما) فذلك جائز. وفى

---

(١) انظر : المقتصد ٩٤٣/٢ ، والبديع لابن الأثير ٣٦٢/١ ، ومغني اللبيب ٨٩/١ .

(٢) وافقه في ذلك ابن عصفور . انظر: معاني القرآن١/ ٢٨٧،٢٥٨ ، ١٥٧/٣ ، وشرح الجمل ٢١٠/١ .

(٣) انظر : جامع البيان ٦٣/٨ ، والهداية ١٢٤٨/٢ ، والجامع لأحكام القرآن ١٣١،١٣٠/٦، وشرح الكافية ٣٥٣/٢ .

(٤) انظر : شرح الجمل ٢١٠/١ ، والمقرب ٢٣٦/١ والهمع ١٩٥/٣ .

(٥) انظر : البحر المحيط ٣/ ١٩٨، والدر المصون ٦١٠/٣ .

(٦) من الآية رقم (١٢) في سورة النساء .

قراءتنا : { إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا } [١]وفي إحدى القراءتين: فالله أولى بهم " [٢] ذهب إلى الجماع ؛لأنهما اثنان غير موقتين. وفي قراءة عَبْد اللَّه (والذين يفعلون منكم فآذوهما)[٣] فذهب إلى الجمع لأنهما اثنان غير موقتين".[٤]

فمتعاطفا (أو) هنا غير موقتين ؛ لأن كليهما جنس مبهم غير موقت ، فهو واحد بمعنى جميع ينتظم كثيرًا من الأفراد ، فتثنيته بالعطف على إرادة اللفظ تؤدي عن الجميع كقولهم : أصبح الناس صائمًا ومفطرًا ، وجمعه على إرادة المعنى .

قال الفراء : " وَفِي قراءة أبيّ (إن يَكُن غنِيّ أو فقير فالله أولى بِهِم) وَفِي قراءة عبد الله : (إِنْ يَكُن غنيّ أو فقير فالله أولى بهما) ، فأما قول أبيّ (بِهِم) فإنه كقوله[٥] : " { وكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ } ذهبَ إلى الجمع، كذلك جاء فِي قراءة أبيّ ، لأنه قد ذكرهم جَميعًا ثُمَّ وحّد الغنيّ والفقير وهما فِي مذهب الجمع كما تَقُولُ: أصبح الناس صائِمًا ومفطرًا، فأدَّى اثنان عَن معنى الجمع" [٦]

فالفراء يجيز عود الضمير مثنى على متعاطفي (أو) ، ويجيز عوده جمعًا ، إذا كانا غير موقتين ، وقد تأوَّل المانعون لعود الضمير على متعاطفي أو مثنى بما

---

(١) من الآية رقم (١٣٥) في سورة النساء .

(٢) هي قراءة أبيّ . انظر : معاني القرآن للفراء ٢٨٧/١ ، والكشاف ص٢٦٥ ، والبحر المحيط ٣٨٥/٣ .

(٣) في قوله تعالى : {وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا} [النساء: ١٦] وهي قراءة ابن مسعود . انظر : المحرر الوجيز٢٢/٢ ، والبحر المحيط ٢٠٧/٣ .

(٤) معاني القرآن ٢٥٧/١،٢٥٨ .

(٥) من الآية رقم (٢٦) في سورة النجم .

(٦) معاني القرآن للفراء٢٨٧/١ .

ذهب إليه الفراء من عوده جمعًا وهو كون المتعاطفين غير موقتين ، ولم يقصد بهما إلى معين [١].

قال السمين : " الضميرَ في (بهما) ليس عائدًا على الغني والفقير المذكورين أولاً، بل على جنسَيْ الغني والفقير المدلولِ عليهما بالمذكورَيْن، تقديرُه: وإنْ يكنِ المشهودُ عليه غنيًّا أو فقيرًا فليشهد عليه، فاللَّهُ أَوْلى بجنسَي الغني والفقير، ويَدُلُّ على هذا قراءة أُبَيّ: (فالله أوْلَى بهم) " [٢]

أما ابن عصفور فقد خرج الآية على الشذوذ ، وتعقبه أبو حيان ، والسمين الحلبي [٣] .

قال ابن عصفور : " فأما قوله تعالى : { إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا} فشاذ لا يقاس عليه " [٤]

قال أبو حيان ــ بعد أن ساق كلام ابن عصفور ــ : " وَهَذَا لَيْسَ بِسَدِيدٍ. وَلَا شُذُوذَ فِي الْآيَةِ، وَلَا دَلِيلَ فِيهَا عَلَى جَوَازِ زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو قَامَا عَلَى جِهَةِ الشُّذُوذِ، وَلَا غَيْرُهُ. وَلِأَنَّ قَوْلَهُ: فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا لَيْسَ بِجَوَابٍ ... وَالضَّمِيرُ لَيْسَ عَائِدًا عَلَى الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ الْمَلْفُوظِ بِهِمَا فِي الْآيَةِ، وَإِنَّمَا يَعُودُ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْمَعْنَى مِنْ جِنْسَيِ الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ"[٥]

---

(١) هناك تأويلات أخرى منها : أن أو بمعنى الواو ، أو أنه على إضمار من موصولة ، والتقدير : إن يكن من تخاصم غنيا أو فقير فحمله على لفظ من ، أو أن الضمير يعود على المعنى : أي غنى الغني وفقر الفقير، أو أن أو للتفصيل ،أو على حذف جواب الشرط ، انظر معاني القرآن للأخفش ٢٦٧/١،٢٦٨، و جامع البيان ٣٠٥/٩،٣٠٦ ، والمشكل ٢٠٩/١ ، والهداية ١٤٩٤/٢ ، والكشاف ص ٢٦٥ ، والمحرر الوجيز ١٢٣/٢ ، والبديع ٣٦٢/١، والتبيان٣٩٧/١، والبحر المحيط ٣٨٥/٣،٣٨٦.والدر المصون ١١٦/٤،١١٧.

(٢) الدر المصون ١١٦/٤ .

(٣) انظر: شرح الجمل شرح الجمل ٢١٠/١ ، والبحر ٣٨٥/٣ ، والدر المصون ٤ / ١١٦ .

(٤) المقرب ٢٣٥/١،٢٣٦ .

(٥) البحر المحيط ٣٨٥/٣،٣٨٦ .

والخلاصة أن العموم وعدم التوقيت يذهبان بالمثنى المفرق بالعطف إلى معنى الجمع ، فيعود الضمير على المثنى مجموعًا كما في قراءة من قرأ " أولى بهم " باعتبار المعنى ؛ وذلك لأن متعاطفي أو هنا يراد بهما الجنس الذي تحته أفراد كثيرة غير محدودة ، وهذه القراءة شاهدة على جواز عود الضمير مثنى على متعاطفي (أو) بتأويل الإبهام، وإرادة العموم عند الجمهور ، وإذا جاز ردُّ الضمير على اسم الجنس المفرد مجموعًا كان جواز رده عليه مجموعًا وهو مثنى بعطف أولى .

٤ـ رفع خبر كان إتباعاً لاسمها المنكور غير الموقت

(كان) من الأفعال التي يكون الفاعل والمفعول فيها لشيء واحد ، تقول كان عبدالله أخاك ، فالأخ هو عبدالله ،كما أن الصفة هي نفس الموصوف في المعنى ، فإذا قلت : مررت بعبدالله الكاتب ، فالكاتب هو عبدالله [١] .

وعلى نحو من هذا أجاز الفراء أن يتبع خبر كان اسمها المنكور رفعًا ، ولم يجز الإتباع إذا كان معمولاها معرفتين ، وعلل ذلك بأن معموليها المنكورين لكونهما غير موقَّتين يجوز أن يستغنى بأحدهما عن الآخر، أما الخبر المعرفة فلا يجوز إتباعه لاسمها المعرفة ؛لأن الخبر المعرفة دليل الاسم ، و خبر النكرة يجرى من اسمها مجرى صلة الموصول في البيان. [٢]

قال الفراء : " {إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً}[٣] ترفع وتنصب[٤] . فإن شئت جعلت{تُدِيرُونَهَا} فِي موضع نصب فيكون لـ(كان) مرفوع ومنصوب. وإن شئت جعلت{تُدِيرُونَهَا} فِي موضع رفع ؛ وذلك أنه جائز فِي النكرات أن تكون أفعالها تابعة لأسمائها ؛ لأنك تقول: إنْ كان أحدٌ صالحٌ ففلان، ثُمَّ تلقى (أحدًا) فتقول: إنْ كان صالحٌ ففلان، وهو غير موقَّت فصلح نعته مكان اسمه إذ كانا جميعًا غير معلومين، ولم يصلح ذلك فِي المعرفة ؛لأن المعرفة موقَّتة معلومة، وفعلها غير موافق للفظها ولا لمعناها. فإن قلت: فهل يجوز أن تقول: كان أخوك القاتلُ، فترفع لأن الفعل معرفة والاسم معرفة فترفعا ، للاتفاق إذا كانا

---

(١) انظر: الكتاب ١/٤٥.

(٢) مذهب الكوفيين جواز حذف الموصول الاسمي . انظر المغني ٢/٢٨٠ .

(٣) من الآية رقم (٢٨٢) في سورة البقرة .

(٤) قرأ عاصم بالنصب ، وقرأ جمهور السبعة بالرفع فيهما ، وشك في قراءة الرفع لابن عامر أيَضًا ، فعاصم بنصبهما فـ"كان" ناقصة واسمها مضمر، والباقون بالرفع على أن " كان" تامة . انظر: السبعة لابن مجاهد ص١٩٤.

معرفة كما ارتفعا للاتفاق فِي النكرة؟ قلت: لا يجوز ذلك من قبل أن نعت المعرفة دليل عليها إذا حُصِّلت ، ونعت النكرة متصل بها كصلة الَّذِي."[١]

فقد جعل الفراء { تُدِيرُونَهَا } على قراءة الرفع خبرًا لكان الناقصة مرفوعًا إتباعًا لاسمها المنكور غير الموقَّت : (تجارة)[٢] .

ووافقه على هذا الطبري ، بل ذهب الطبري إلى إتباع النكرة ما قبلها رفعًا ونصبًا ، وإذا نصبا أضمر لكان ضمير مجهول.

قال الطبري : " وإنما تفعل العرب ذلك في النكرات، لما وصفنا من إتباع أخبار النكرات أسماءَها. و"كان" من حكمها أن يكون معها مرفوع ومنصوب، فإذا رفعوهما جميعهما، تذكروا إتباع النكرة خبرَها، وإذا نصبوهما، تذكروا صحبة " كان " لمنصوب ومرفوع. ووجدوا النكرة يتبعها خبرُها، وأضمروا في"كان" مجهولا لاحتمالها الضمير."[٣]

وذهب الطبري إلى أن هذا أرجح من جعل كان تامة وجعل تديرونها صفة لها فقال : "والذي قال من حكينا قوله من البصريين [٤] غيرُ خطأ في العربية، غيرَ أن الذي قلنا بكلام العرب أشبه، وفي المعنى أصحّ: وهو أن يكون في قوله:"تديرونها بينكم" وجهان: أحدهما أنه في موضع نصب، على أنه حل محل خبر"كان"، و"التجارة الحاضرة" اسمها. والآخر: أنه في موضع رفع على

---

(١) معاني القرآن ١٨٥/١ .

(٢) يجوز في قراءة الرفع أن تكون كان تامة وتجارة فاعلها وتديرونها صفة ، ويجوز أن تكون كان ناقصة وتجارة اسمها والخبر تديرونها . انظر: معاني القرآن للأخفش ٢٠٥/١، والمشكل ١١٧/١ ، والتبيان ٢٣١/١

(٣) جامع البيان ٨١/٦.

(٤) يعني الأخفش . انظر معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٠٥ .

إتباع"التجارة الحاضرة"، لأن خبرَ النكرة يتبعها. فيكون تأويله: إلا أن تكون تجارةٌ حاضرةٌ دائرة بينكم."(١)

وقد منع الفراء إتباع خبر كان اسمها المعرفة في الرفع وتأول ما ظاهره ذلك على التوكيد اللفظي وتمام " كان " وذلك في قول الشاعر : (٢)

ولا أنبأنْ بأنَّ وجهكِ شانهُ :::: خموشٌ وإن كانَ الحميمُ الحميمُ (٣) .

والخلاصة أن عدم التوقيت في النكرة هو المسوغ لجواز إتباع خبر كان اسمها في الإعراب ،وليس مجرد التوافق وإلا لجاز في المعرفة عنده ، وإنما أجازه في النكرة، لأن النكرة لعدم توقيتها يجوز الاستغناء بنعتها عنها ، ونعتها يجري من منها مجرى الصلة من الموصول ، ونعت المعرفة كالدليل عليها، وقد وافق الطبري الفراء في مذهبه.

---

(١) جامع البيان ٨٢/٦ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لعبدقيس بن خفاف البرجمي في النوادر لأبي زيد ص ٣٨٦ ، والإيضاح للفارسي ص١٢٠ ، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ص ١١٣ ، وروايته : الحميم حيم على جعل كان شأنية ورفع الاسمين بالابتداء والخبر . وأورده الفراء على جعل كان تامة وفاعلها الحميم ، والحميم الثاني توكيد ، ولم يجز جعله مرفوعاً إتباعا لخبر كان اسمها المعرفة فى الرفع .

(٣) انظر : معاني القرآن للفراء ١٨٥/١،١٨٦ .

٥ـ اختيار رفع اسم الزمان المبهم المخبر به عن اسم معنى

لا يخبر بظرف الزمان ــ في الغالب ــ عن الذات ؛ فلا يقال : زيدٌ الليلةَ ؛ لعدم الفائدة ، ويخبر به عن اسم المعنى فتقول : القتال اليومَ ، والصوم شهرٌ[١]

ولا يخلو ظرف الزمان المخبر به عن اسم المعنى من أن يكون نكرة مبهمة أو معرفة ، فإن كان نكرة فالمختار رفعه عند الفراء، وإن كان معرفة المختار عنده النصب .

قال الفراء : " وقوله [٢] : {الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ} معناه: وقت الحج هذه الأشهر. فهي وإن كانت (فِي) تصلح فيها، فلا يقال إلا بالرفع، كذلك كلام العرب، يقولون: البرد شهران، والحرّ شهران، لا ينصبون ، لأنه مقدار الحج. ومثله قوله[٣] : { وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ} ، ولو كانت الأشهر أو الشهر معروفة على هذا المعنى لصلح فِيهِ النصب. ووجه الكلام الرفع ؛ لأن الاسم إذا كان فِي معنى صفةٍ أو محل قوى[٤] إذا أسند إلى شيء، ألا ترى أن العرب يقولون: هُوَ رَجُل دونَك، وهو رَجُل دونٌ، فيرفعون إذا أفردوا، وينصبون إذا أضافوا. ومن كلامهم : المسلمون جانبٌ، والكفار جانبٌ، فإذا قَالُوا: المسلمون جانبَ صاحبهم نصبوا. وذلك أن الصاحب يدل على محل كما تقول: نحوَ صاحبهم، وقربَ صاحبهم. فإذا سقط الصاحب لم تجده محلا تقيده قرب شيء أو بعده." [٥]

فظرف الزمان المبهم ، وإن صلحت فيه (في) فكلام العرب فيه الرفع ؛ لأنه مقدار اسم المعنى ،الحج ، الغدو ، الرواح ، ويجوز نصبه إن كان معروفًا ، أما إذا كان ظرف الزمان محدودًا معرفًا ، فيرجح نصبه ،لأن الظرف يقوى

---

(١) انظر : شرح الكافية للرضي١/٢٤٩ .
(٢) من الآية رقم (١٩٧) في سورة البقرة .
(٣) من الآية رقم (١٢) في سورة سبأ .
(٤) الصفة : حرف الجر ، والمحل : الظرف . وهذا من مصطلحات الكوفيين .
(٥) معاني القرآن١/١١٩.

بإضافته إلى غيره كما في ظرف المكان المعرف بالإضافة الذي قوي بإضافته ، وكان قبلُ نكرة مرفوعًا .

قال الفراء : " فإذا جعلت الميعاد فِي نكرة من الأيام والليالي والشهور والسنين رفعت فقلت : ميعادك يومٌ أو يومان، وليلة وليلتان كما قال الله :{ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ} والعربُ تَقُولُ: إنّما البرد شهران ، وإنما الصيف شهران. ولو جاء نصبًا كَانَ صوابًا. وإنما اختاروا الرفع ؛ لأنك أبهمت الشهرين فصارًا جميعًا كأنهما وقت للصيف. وإنما اختاروا النصب فِي المعرفة ؛ لأنها حينٌ معلومٌ مسند إلى الَّذِي بعده، فحسنت الصفة، كما أنك تَقُولُ: عبد الله دونٌ من الرجال، وعبد الله دونَكَ فتنصب. ومثله اجتمع الجيشان فالمسلمون جانبٌ والكفار جانبٌ. فإذا أضفت نصبت فقلت: المسلمون جانبَ صاحبهم، والكفار جانبَ صاحبهم فإذا لَمْ تضف الجانب صيرتهم هم كالجانب لا أنهم فِيهِ فقس عَلَى ذا ". (١)

فالفراء يجيز النصب في ظرف الزمان النكرة المخبر به عن اسم المعنى مع صلاحية (في) والتي تدل على عدم استغراق الحدث لاسم الزمان ، كما يجيزه مع استغراق الحدث لاسم الزمان في نحو قولك : البرد شهران ، وإن كان الرفع هو المختار ، فالفراء لا يمنع النصب في نحو هذا ، وهذا ما ذكره القرطبي، و أبو حيان ، والسمين الحلبي من مذهب الفراء (٢)

ونقل النحاس (٣) عن الفراء منع النصب .

ونقل السيرافي (٤) إجماع البصريين والكوفيين على جواز رفع اسم الزمان النكرة المخبر به عن اسم المعنى ونصبه إذا كان المعنى غير مستغرق

---

(١) معاني القرآن ٢٠٤،٢٠٣/٢ .

(٢) انظر : الجامع لأحكام القرآن ٣١٩/٣ ، والبحر المحيط ٩٤،٩٣/٢، والتذييل والتكميل ٦٣/٤ ، والدر المصون ٣٢٢/٢ .

(٣) انظر : إعراب القرآن النحاس ٢٩٤/١ ،

(٤) انظر : شرح كتاب سيبويه ٣٠٣،٣٠٢/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢٠/١.

الوقت كله ، فإذا استغرقه كله، فالبصريون يجيزون نصبه أيضًا ،والكوفيون يمنعونه، ويوجبون الرفع، وحجتهم في المنع من ذلك صون اللفظ عما يوهم التبعيض فيما يقصد به الاستغراق .

ونقل أبو حيان انفراد هشام الكوفي [١] بمنع نصب غير المستغرق .

قال أبو حيان : " وَلَا يَلْزَمُ نَصْبُ الْأَشْهُرِ مَعَ سُقُوطِ حَرْفِ الْجَرِّ، كَمَا ذَكَرَ ابْنُ عَطِيَّةَ: لِأَنَّا قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهُ يُرْفَعُ عَلَى الِاتِّسَاعِ، وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، أَعْنِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ ظَرْفُ الزَّمَانِ نَكِرَةً خَبَرًا عَنِ الْمَصَادِرِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ عِنْدَهُمُ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ، وَسَوَاءٌ كَانَ الْحَدَثُ مُسْتَغْرِقًا لِلزَّمَانِ أَوْ غَيْرَ مُسْتَغْرِقٍ، وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَعِنْدَهُمْ فِي ذَلِكَ تَفْصِيلٌ، وَهُوَ: أَنَّ الْحَدَثَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُسْتَغْرِقًا لِلزَّمَانِ، فَيُرْفَعُ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ، أَوْ غير مستغرق فمذهب هشام أنه يجب فيه الرَّفْعُ، فَيَقُولُ: مِيعَادُكَ يَوْمٌ، وَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَذَهَبَ الْفَرَّاءُ إِلَى جَوَازِ النَّصْبِ وَالرَّفْعِ كَالْبَصْرِيِّينَ، وَنُقِلَ عَنِ الْفَرَّاءِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ نَصْبُ الْأَشْهُرِ، لِأَنَّ: أَشْهُرًا، نَكِرَةٌ غَيْرُ مَحْصُورَةٍ ، وَهَذَا النَّقْلُ مُخَالِفٌ لِمَا نَقَلْنَا نَحْنُ عَنْهُ، فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لَهُ الْقَوْلَانِ، قَوْلُ الْبَصْرِيِّينَ، وَقَوْلُ هِشَامٍ " [٢] .

ونقل السيوطي منع النصب عن الكوفيين سواء استغرق الحدث الزمان أم لم يستغرقه . [٣]

والخلاصة أن الصحيح من مذهب الفراء أن اسم الزمان المبهم المخبر به عن اسم المعنى يجوز رفعه وهو المختار ،ويجوز نصبه سواء استغرق المعنى الزمان أو لم يستغرقه ،وهو في هذا موافق لمذهب البصريين ،والذي جعل بعض النحاة ينقل منع النصب عنه قوله : "لا يقال إلا بالرفع، كذلك كلام العرب،

---

(١) هو: أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي ، أحد أعيان أصحاب الكسائي ، صنف المجالس ، ومختصر النحو ، والحدود ، توفي سنة٢٠٩هـ . ينظر: البغية٣٢٨/٢.

(٢) البحر المحيط ٢/ ٩٣،٩٤ .

(٣) انظر : الهمع ٣٢٣/١ .

يقولون: البرد شهران، والحرّ شهران، لا ينصبون ، لأنه مقدار الحج " ،لكن الفراء عاد ليذكر أن الرفع هو مختار العرب ،وأن النصب جائز بقوله : "والعربُ تَقُولُ: إنّما البرد شهران ، وإنما الصيف شهران. ولو جاء نصبًا كَانَ صوابًا. وإنما اختاروا الرفع ؛ لأنك أبهمت الشهرين فصارًا جميعًا كأنهما وقت للصيف " فالصحيح من مذهبه هو ما حكاه القرطبي ،وأبو حيان والسمين عنه

المبحث الثاني

المعرفة غير الموقتة

١ـ وقوع (إذا) موقع (إذ) بعد الموصول غير الموقَّت

(إذْ) ظرف لما مضى من الدهر،(وإذَا) ظرف لما يستقبل منه [١]، وقد وردت (إذا) بعد الماضي في قوله تعالى [٢]: { لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًّى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا} فجاءت (إذا) وهي للمستقبل بعد الماضي(قالوا)، والمجوِّز لذلك عند الفراء أن الماضي هنا بمعنى المستقبل لوقوعه بعد الاسم الموصول الذي يشبه الشرط في العموم والإبهام ؛ فالشرط يقع بعده الماضي لفظًا ومعناه مستقبلاً، و قالوا بمعنى : يقولون. فلم تخرج (إذا) عمَّا استقر لها من الاستقبال، أمَّا إذا وُقِّت الموصول بحضوره والإشارة إليه مثلا؛ فلا يجوز وقوع (إذا) بعده، بل لا بد من وقوع(إذ).

قال الفراء : " كان ينبغي فِي العربية أن يقال: وقالوا لإخوانهم إذ ضربوا فِي الأرض ؛ لأنه ماضٍ ، كما تقول: ضربتك إذ قمتَ، ولا تقول ضربتك إذا قمتَ. وذلك جائز، والذي فِي كتاب اللَّه عربي حسن ؛ لأن القول وإن كان ماضيًا فِي اللفظ فهو فِي معنى الاستقبال ؛ لأن (الذين) يذهب بها إلى معنى الجزاء مِن (مَنْ وما) فأنت تقول للرجل: أحبب من أحبَّك، وأحبب كلَّ رَجُل أحبك، فيكون الفعل ماضيا وهو يصلح للمستقبل ؛إذ كان أصحابه غير موقَّتين، فلو وقّته لم يجز. من ذلك أن تقول: لأضربن هذا الَّذِي ضربك إذ سلمت عليك ؛ لأنك قد وقَّته ؛ فسقط عَنْهُ مذهب الجزاء. وتقول: لا تضرب إلا الذي ضربك إذا سلمت عليه، فتقول (إذا) لأنك لم توقِّته ".[٣]

---

(١) انظر: الكتاب ٤/ ٢٢٩، ٢٣٢ .

(٢) من الآية رقم (١٥٦) في سورة آل عمران .

(٣) معاني القرآن ٢٤٣/١ .

وقد وافق الفراء في مذهبه جماعة من النحويين منهم : الطبري ، ومكي بن أبي طالب ، وابن عطية ، والقرطبي، والسمين الحلبي. (١)

قال الطبري : " القول" الذي في قوله: {وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ} وإن كان في لفظ الماضي فإنه بمعنى المستقبل. وذلك أن العرب تذهب بـ(الذين) مذهب الجزاء، وتعاملها في ذلك معاملة(مَن) و(ما)، لتقارب معاني ذلك في كثير من الأشياء، وأنَّ جميعهنّ أشياء مجهولات غير موقَّتات توقيت(عمرو) و(زيد)، فلما كان ذلك كذلك وكان صحيحًا في الكلام فصيحًا أن يقال للرجل :أكرمْ من أكرمك، وأكرم كلَّ رجل أكرمك، فيكون الكلام خارجًا بلفظ الماضي مع(من)، و(كلّ)، مجهولَيْنِ ومعناه الاستقبال، إذ كان الموصوف بالفعل غير مؤقت، وكان(الذين) في قوله: {لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ} غير موقَّتين، أجريت مجرى(من) و(ما) في ترجمتها التي تذهب مذهب الجزاء، وإخراج صلاتها بألفاظ الماضي من الأفعال وهي بمعنى الاستقبال ".(٢) .

وقد ذهب الزجاج إلى أن (إذا) هنا تنوب عن ماضي الزمان ومستقبله ،والمراد أن هذا شأنهم ودأبهم ، فهي بمعنى متى ، كما تقول : فلان إذا حدَّث صدق .(٣)

وكلام الزجاج مأخوذ من حديث الفراء عن وقوع إذا بعد الماضي مرادًا بها الدأب والشأن ، والكلام خالٍ من الموصول المبهم ، لكن مردّ ذلك إلى الإبهام وعدم التوقيت .

---

(١) انظر : جامع البيان ٣٣٣/٧ــ٣٣٥، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٨٩٢/٣، والمحرر الوجيز ٥٣١/١، والجامع لأحكام القرآن ٣٧٥/٥، والدر المصون ٤٥٢/٣ .

(٢) جامع البيان ٣٣٣/٧، ٣٣٤ .

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٤٠٧/١، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج٨٩٣/٣ ، وروح المعاني ١٠٠/٤.

قال الفراء : " وتقول: ما هلك امرؤ عرف قدره، فلو أدخلت فِي هذا (إذا) كانت أجود من (إذ) ؛ لأنك لم تخبر بذلك عن واحد فيكون بـ (إذا)، وإنما جعلته كالدأب فجرى الماضي والمستقبل. ومن ذلك أن يقول الرجل للرجل: كنت صابرًا إذا ضربتك، لأن المعنى: كنت كلَّما ضُربت تصبر. فإذا قلت: كنت صابرًا إذ ضربت، فإنما أخبرت عن صبره فِي ضربٍ واحد "(١).

وقد خُرِّج وقوع (إذا) بعد الماضي على وجوه أخرى غير الوجه الذي ذكره الفراء كحكاية الحال (٢) ، أو وقوع إذا موقع إذ (٣) ، أو على إقرار (إذا) على معناها من الاستقبال، والعامل فيها مستقبل، مضاف محذوف ، وجعل الواو في "كانوا" لإخوانهم لفظًا ولغيرهم معنى . والتقدير : وقال مخافة هلاك إخوانهم إذا ضربوا، وإليه نحا أبو حيان ، واستبعده الآلوسي (٤).

والخلاصة : أن(إذا) في الآية الكريمة باقية على ما استقر لها من الاستقبال ، والماضي قبلها بمعنى المستقبل لوقوعه بعد الموصول المشبه للشرط في إبهامه وعمومه وعدم توقيته، والشرط يقع بعده الماضي مرادًا به الاستقبال ، وإذا وقِّت الموصول خرج بتوقيته عن مشابهة الشرط ، فلا يجوز وقوع (إذا) بعده، و وقد يراد بالماضي الدأب والشأن فتقع إذا بعده ، لشموله المستقبل . هذا مذهب الفراء ، وقد تأثر به الزجاج في تخريج الآية ، ووافقه جماعة منهم ، ابن عطية ، ولا أدرى سر اقتصار أبي حيان ،والسمين على نقل هذا المذهب عن ابن عطية ،وقد سبقه إلى هذا الفراء ، ولا اختصاص الزجاج بالقول بأن إذا بمعنى الاستمرار مع أنه مأخوذ من نص الفراء، كما صنع الآلوسي . (٥)

---

(١) معاني القرآن ٢٤٤/١.

(٢) انظر : الكشاف ص٢٠١، والتفسير الكبير ٥٧/٩ ، والتبيان ٣٠٤/١ ، والدر المصون ٤٥٢/٣.

(٣) نسب إلى قطرب وردَّه المغاربة ، والسمين . انظر : التفسير الكبير٥٧/٩ ، والبحر المحيط ١٠٠/٣ ، والجنى الداني ص٣٧١ ، والدر المصون ٣/ ٤٥٢ .

(٤) انظر : البحر المحيط ٩٩/٣،١٠٠ ، وروح المعاني ١٠٠/٤ .

(٥) انظر: المحرر الوجيز ٥٣١/١، ، البحر المحيط ٩٩/٣ ، والدر المصون٤٥١/٣ ، وروح المعاني ١٠٠/٤ .

٢ـ لزوم (مِنْ) جارة للنكرة بعد (مَنْ) ، و(ما) المبهمتين .

(مَنْ ، وما) الموصولتان تشبهان أسماء الشرط في العموم والإبهام ؛ ولذا إذا وقعتا مبتدأين يجوز دخول الفاء في خبرهما، نحو : من يأتيني فله درهم .[١]

وقد ذكر الفراء أن الإبهام وعدم التوقيت في (من ، وما) الموصولتين ملزم لدخول (مِنْ) [٢] جارة للنكرة بعدهما كما يلزم ذلك في الجزاء في نحو: مَن جاءني مِن رجل فاضربوه ، وإنما كان هذا لازمًا للدلالة على أن النكرة المجرورة بعدهما في محل نصب على التمييز، فهي مفسرة ، ومبينة إبهام(من ، وما) وكراهية أن يتوهم أن النكرة في محل نصب على الحال .

قال الفراء :" قوله[٣]: {وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ} ، فقال: (مِنْ دابَّةٍ) ؛ لأن (ما) وإن كانت قد تكون عَلَى مذهب (الَّذِي) فإنها غير مؤقّتة، وإذا أُبهمت غير موقّتة أشبهت الجزاء، والجزاء تدخل (مِن) فيما جاء من اسم بعده من النكرة. فيُقال: من ضربه من رجُل فاضربوه. ولا تسقط (مِن) فى هَذَا الموضع. وهو كَثِير فِي كتاب الله ــ عزّ وجلّ ــ قال الله ــ تبارك وتعالى ــ : [٤] {مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ} ، وقال :[٥] { وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ} ، وقال [٦]:{ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ } ولم يقل فِي شيء منه بطرح (مِنْ) كراهية أن تَشبه أن تكون حالًا لـ (مَن ، وَمَا)، فجعلوهُ بِمِن ليدلّ عَلَى أَنَّهُ تفسير لِمَا ومن لأنهما غير مؤقّتتين،

---

(١) انظر : التعليقة للفارسي ٢١٨/٢ ، وشرح التصريح ٣١٧/١.

(٢) اختلف في معنى (من) فقيل: إنها زائدة ، وقيل : هي للتبعيض ، وقيل : إنها لبيان الجنس. انظر: التذييل والتكميل ١٩٠/٨،١٩١، ٢٧٣/٩ ، والمغني ٣٣١/١.

(٣) من الآية رقم (٤٩) في سورة النحل .

(٤) من الآية رقم (٧٩) في سورة النساء .

(٥)من الآية رقم (١٢٤) في سورة النساء .

(٦) من الآية رقم (٤٨) في سورة النحل .

فكان دخول (مِن) فيما بعدهما تفسيرًا لمعناهما، وكَانَ دخول (مِن) أدلَّ عَلَى ما لَمْ يوقّت مِن مَنْ وما، فلذلك لَمْ تُلْقَيَا " .(١)

فتلزم (مِن) جارة للنكرة بعد المبهم مِن (مَن ، ما) شرطيتين أو موصولتين مفسرة ومبينة لما فيها من إبهام ودالّة على أن النكرة تمييز وليست حالا ، أما إذا كان الاسم قبل النكرة موقتًا فيجوز سقوط (من) نحو قولهم : لله دَرُّه رجلا .

قال الفراء :" وإنَّما ذكرت هَذَا ؛ لأن العرب تَقُولُ: لله دَرُّه من رجل، ثُمَّ يُلقون (مِن) فيقولون : لله دره رجلًا. فالرجل مترجم لِمَا قبله وليس بِحال...فإن قلت: فكيف جاز سقوط مِن فِي هَذَا الموضع؟ قلت من قِبل أن الَّذِي قبله مؤقت فلم أُبَلْ أن يخرج بطرح مِن كالحال، وكَانَ فِي الجزاء غير موقت فكرهُوا أن تفسَّر حال عَن اسم غير موقّت فألزموها من" .(٢)

وقد وافق الفراء في أن فائدة من الجارة للنكرة بعد المبهم الدلالة على أن النكرة تمييز وليست حالا جماعة منهم : المبرد، والطبري ، والسيرافي ، والمرزوقي (٣) ، والزمخشري، وابن يعيش ، وأبو حيان . (٤)

قال أبو حيان : " لَوْ قُلْتَ: مَنْ يَضْرِبْ أَضْرِبْ، كَانَ عَامًّا فِي مَدْلُولِ مَنْ. فَإِذَا قُلْتَ: مِنْ رَجُلٍ، اخْتُصَّ جِنْسُ الرِّجَالِ بِذَلِكَ، وَلَمْ يَدْخُلْ فِيهِ النِّسَاءُ، وَإِنْ كَانَ

---

(١) معاني القرآن ١٠٣/٢ .

(٢) معاني القرآن ١٠٤/٢.

(٣) هو : أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصبهاني النحوي ، قرأ كتاب سيبويه على الفارسي ، له شرح الحماسة ، وشرح المفضليات ، وشرح الموجز ، والأزمنة ، وتوفي سنة إحدى وعشرين وأربعمائة . انظر : معجم الأدباء ٥٠٦/٢ ، وإنباه الرواة ١٤١/١، وبغية الوعاة ٣٦٥/١ .

(٤)انظر : المقتضب ٣/ ٦٧،٣٥ ، والأصول في النحو ٢٢٦/١ ، وجامع البيان ٢٢٠/١٧، وشرح كتاب سيبويه ٤/٣ ، والأزمنة والأمكنة ص ٢٩ ، والكشاف ص،١٨، ٥٧٤ .وشرح المفصل ٤١/٢ والبحر المحيط ٥١٢/١ .

مَدْلُولُ مِنْ عَامًّا لِلنَّوْعَيْنِ. ولِهَذَا الْمَعْنَى جَعَلَ بَعْضُهُمْ { مِنْ آيَةٍ } [١]، وَمَا أَشْبَهَهُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى التَّمْيِيزِ "[٢]

وخالف أبو البقاء فجوز وجوها منها أن تكون النكرة في نحوه حالا، وردَّه أبو حيان؛ لأن الحال لا تُجرُّ بمِن . [٣]

وقد ذهب جماعة منهم الأخفش إلى أن فائدة دخول مِن هنا الدلالة على أن مجرورها واحد في معني جميع. [٤]

قال الأخفش : " وقال : {وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ مِن دَآبَّةٍ} يريد: من الدواب، واجتزأ بالواحد كما تقول: "ما أَتَانِي من رَجُلٍ" أي: ما أتاني من الرجال مثله ".[٥]

والخلاصة أن (من ، و ما) الموصولتين تشبهان (من وما) الشرطيتين في الإبهام وعدم التوقيت، فتلزم من بعدهما جارة للنكرة كما لزمت في الجزاء ؛ وذلك للدلالة على النكرة مفسرة ومبينة لما فيهما من إبهام . وكراهة أن يتوهم أن النكرة بعدهما حال ؛ لأن الحال لا تجر بمن ،هذا مذهب الفراء ومن وافقه ، وبهذا ضعف مذهب العكبري في إجازته جعل النكرة في نحوه حالًا ، وتدل من الداخلة على النكرة أيضا على أن المجرور واحد في معنى جميع كما هو مذهب الأخفش .

---

(١) من قوله تعالى : {مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ} من الآية رقم (١٠٦) في سورة البقرة .

(٢)البحر المحيط ٥١٢/١ .

(٣) انظر : التبيان٦٢٣/١٠٢،٢/١ ، والبحر المحيط ٥١٣/١ ، والدر المصون ٥٨/٢ .

(٤) انظر : معاني القرآن للأخفش ٤١٦/٢، وجامع البيان ٢١٩/١٧ ،والهداية إلى بلوغ النهاية ٤٠٠٩/٦، والبحر ١٨٧/٥١٢،٧/١ ، والدر المصون ٥٧/٢ .

(٥) معاني القرآن ٢/ ٤١٦ .

٣ ـ اختيار الرفع في الموصول بأل قبل فعل الأمر المقترن بالفاء

يختار النصب في الاسم الذي يبنى عليه الفعل ، ويبنى على الفعل ، قبل فعل الأمر المقترن بالفاء ؛ لأن الأمر لا يقع إلا بالفعل مظهرًا أو مضمرًا ، نحو : زيدًا اضربه ، وعمرًا فاقتل أخاه ، وقد يبنى الفعل على الاسم في الأمر؛ فيجوز رفعه نحو: عبدُالله اضربْه، أما إذا اقترن الأمر بالفاء ، ولم يكن الاسم عامًّا نحو: زيدٌ فاضربه ، فقد منع سيبويه رفعه على جعل (اضربه) الخبر ؛ لأن الفاء لا تدخل في الخبر عنده لشدة ارتباط الخبر بالمبتدإ ، ويجوز رفعه على جعله خبرًا لمبتدإ محذوف أو مبتدأ محذوف الخبر، ويتم الكلام قبل الفاء ،وتكون الفاء في فعل الأمر جوابًا للجملة.(١)

وإذا كان الاسم قبل الأمر عامًّا غير موقَّت، ولم يقصد به إلى معين جاز نصبه ، وجاز رفعه على كونه خبرًا لمبتدإ مظهر أو مضمر، ويجوز رفعه على الابتداء، ودخول الفاء في خبره ، لأنه بعمومه يشبه الجزاء .

قال سيبويه : "وتقول: الَّذِينِ يأتيانِك فاضربْهما، تنصبُه كما تنصب زيدًا، وإن شئت رفعتَه على أَنْ يكون مبنيًّا على مظهر أو مضمر. وإن شئت كان مبتدأً، لأنّه يستقيم أن تجعلَ خبرهَ من غير الأَفعال بالفاء. ألاَ ترى أنّك لو قلت: الذى يأْتينى فله درهمٌ، والذي يأتيني فمكرم محموم، كان حسنًا. ولو قلت: زيدٌ فله درهمٌ ، لم يجز. وإنَّما جاز ذلك لأنّ قوله: الذى يأَتيني فله درهمٌ، فى معنى الجزاءِ، فدخلت الفاءُ فى خبره كما تدخل فى خبر الجزاءِ".(٢)

أما إذا كان الاسم موصولا بأل قبل الأمر المقترن بالفاء، فقد اختار الفراء رفعه ؛ إذا لم يقصد به إلى شخص بعينه ، لشبه بالجزاء في العموم والإبهام ،

---

(١) انظر :الكتاب١٣٧/١،ومعاني القرآن للأخفش ٨٤/١ـ٨٧ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٩٣/١،٤٩٨

(٢) الكتاب ٢/ ١٣٩،١٤٠.

وإذا قصد به إلى شخص معين جاز نصبه ، وعليه خرّج الرفع في قوله تعالى[١]: { وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا } ، وقوله تعالى [٢] : {الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا } .

قال الفراء : " وأمّا قوله : { وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا} فوجه الكلام فِيهِ الرفع ؛ لأنه غير موقَّت؛ فرفع كما يرفع الجزاء، كقولك: من سرق فاقطعوا يده ."[٣]

وقال : " وقوله : { وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا} مرفوعان بِما عاد من ذكرهما. والنصبُ فيهما جائز[٤] كما يَجوز: أزيدٌ ضربته، وأزيدًا ضربته. وإنما تختار العرب الرفع في " السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ " لأنهما غير موقَّتين، فوجِّها توجيه الجزاء كقولك: مَنْ سرق فاقطعوا يده، فـ (من) لا يكون إلا رفعًا، ولو أردت سارقًا بعينه أو سارقة بعينها كَانَ النصبُ وجه الكلام."[٥]

فلكون الموصول بأل غير موقَّت أشبه أسماء الشرط في العموم والإبهام فاختير فيه الرفع ، ولو أريد بالموصول بأل شخص بعينه لخلا من مشابهة أسماء الشرط ، فيختار نصبه كما اختير نصب الموقَّت قبل الأمر نحو: زيدًا فاضربه .

قال الفراء أيضًا : " وقوله: {الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا } رفعتهما بِما عاد من ذكرهما فِي قوله (كُلَّ واحِدٍ مِنْهُما) ولا ينصب مثل هَذَا لأن تأويله الجزاء ومعناه ــ والله أعلم ــ من زَنَى فافعلوا بِهِ ذلك. ومثله :

---

(١) من الآية رقم (٣٨) في سورة المائدة .

(٢) من الآية رقم (٢) في سورة النور .

(٣) معاني القرآن ٢٤٢/١ .

(٤) النصب قراءة لعيسى بن عمر، في مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ص ٣٨،ولابن مسعود في الهداية ١٦٩٦/٣ ، ولعيسى، ولإبراهيم بن أبي عبلة في البحر المحيط ٤٩١/٣.

(٥) معاني القرآن ٣٠٦/١ .

{وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ}[١] معناهُ- والله أعلم: من قَالَ الشعر اتّبعه الغواة. وكذلك (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ) ، {وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا} [٢] ولو أضمرت قبل كل ما ذكرنا فعلًا كالأمر جاز نصبه، فقلت: الزانيةَ والزانيَ فاجلدوا."[٣].

وقد وافق الفراء في اختيار الرفع على الابتداء لكون الموصول بأل غير موقَّت ؛ فيشبه أسماء الشرط في العموم ، ومن ثم يجوز دخول الفاء في الخبر هنا جماعة منهم: المبرد ، والطبري ، والزجاج، والنحاس.[٤]، ونسب للكوفيين ، والأخفش، وبعض البصريين [٥]

قال المبرد :" وكذلك : زيدًا اضربه ، وزيدًا فأكرمه ؛ وإن لم تضمر ورفعت جاز، وليس في حسن الأول، ترفعه على الابتداءِ وتُصيِّرُ الأمر في موضع خبره. فأما قول الله ــ جل وعزّ ــ : {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا} وكذلك: {الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ} فليس على هذا، والرفعُ الوجه، لأن معناهُ الجزاءُ، لقوله: الزانيةُ : أي التي تزني، فإنما وجب القطع للسرق والجلد للزنا، فهذا مجازاة، ومن ثم جاز: الذي يأتيني فله درهمٌ، فدخلت الفاءُ لأنه استحق الدرهم بالإتيان".[٦]

أما سيبويه فقد خرَّج الرفع على وجه يخرجه عن الاشتغال؛ لأن الموصول بأل هنا لم يبنَ على الفعل ، حتى يترجح نصبه ، ويكون رفعه مرجوحًا [٧]، فهو

---

(١) الآية رقم (٢٢٤) في سورة الشعراء .

(٢) من الآية رقم (١٦) في سورة النساء .

(٣) معاني القرآن ٢/٢٤٤.

(٤) انظر : الكامل ٢/٨٢٢،٨٢٣ ، وجامع البيان ١٠ /٢٩٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/١٣٩، وإعراب القرآن للنحاس ٢/١٩، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/٤٩٩ ، والتبيان ١/٤٣٥ .

(٥) انظر : المشكل ١/٢٢٨ ، والمحرر الوجيز ٢/١٨٨ ، والبيان١/٢٩٠ .

(٦) الكامل ٢/٨٢١،٨٢٢ .

(٧) نسبه جماعة منهم :الزجاج ، و النحاس، ومكي بن أبي طالب ، والزمخشري ، والرازي ، وقد تجاسر الرازي على سيبويه في هذا ، ودفع أبو حيان تجاسره بأقوى دفع من خلال كلام سيبويه . انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢/١٣٩ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢/١٩، والهداية ٣/١٦٩٤، والكشاف ص٢٨٩، ٢٩٠، والتفسير الكبير١١/٢٢٩، والبحر المحيط٣/٤٩٠-٤٩٣.

مرفوع على الابتداء والخبر مضمر ، ثم جاء فعل الأمر بعد الفاء بعد مضي الرفع فيهما .

قال سيبويه : " وأمّا قوله ــ عزّ وجلّ ــ : {الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ} ". وقوله تعالى: { وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا} فإن هذا لم يُبْنَ على الفعل، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى[١]:{مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ} ثمَّ قال بَعْدُ: " { فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ} "، فيها كذا وكذا...وكذلك " الزانية والزاني "، " كأنه " لمّا قال ــ جلّ ثناؤُه ــ [٢]: " {سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا} ". قال: في الفرائض الزَّانِيَةُ والزَّانِي، ، أو الزانيةُ والزانِي في الفرائض ". ثم قال: فاجْلِدُوا، فجاءَ بالفعل بعد أن مَضَى فيهما الرفعُ، كما قال:

وَقَائِلَةٍ خَوْلانُ فانْكِحْ فَتاتَهم [٣]

فجاء بالفعل بعد أنْ عَمل فيه المضمَرُ. وكذلك: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ } كأنه قال: و فيما فرض عليكم السارقُ والسارقةُ، أو السَّارق والسارقة فيما فرض عليكم ".[٤]

وقد وافق سيبويه في تخريج الرفع على إضمار الخبر جماعة منهم : أبو عبيدة ، والأخفش ، ومكي بن أبي طالب ، وأبو حيان . [٥]

---

(١) من الآية رقم (١٥) في سورة محمد صلى الله عليه وسلم .

(٢) من الآية رقم (١) في سورة النور .

(٣) صدر بيت من الطويل ، وعجزه : وأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيَا ، ولم يعرف قائله ، وهو في شرح شواهد الإيضاح لابن بري ص ٨٦ ــ وشرح المفصل لابن يعيش ٢٥٠/١ ، وخولان : حيّ من اليمن ، والشاهد هنا ، رفع خولان على إضمار مبتدأ ، والتقدير : هذه خولان .

(٤) الكتاب ١/ ١٤٢،١٤٣ .

(٥) انظر : مجاز القرآن ١٦٥/١،١٦٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٨٤/١ــــ٨٧ ، والمشكل ٢٢٨/١، والبحر المحيط ٤٨٨/٣ــ ٤٩٣ .

والخلاصة : أن الفراء اختار رفع الاسم الموصول بأل قبل الأمر المقرون بالفاء، والقياس قي نحوه ترجيح النصب ؛ لأنه غير موقَّت فأشبه أسماء الشرط في العموم والإبهام ، ورفعه على الابتداء، وقد أجاز الفراء دخول الفاء في خبره لذلك ، ويجوز نصبه عنده إذا قصد به معين ،أما سيبويه فقد جعل الرفع في نحوه على الابتداء وإضمار الخبر ،لأنه لم يبن على الفعل، ولم يبن الفعل عليه ، ثم أتت الفاء جوابًا للجملة بعد تمام الرفع فيها ،ولم يجز سيبويه رفعه على الابتداء، وجعل الأمر المقترن بالفاء خبرًا ، كما أجازه في قوله تعالى [1]: {وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا }. لجواز دخول الفاء في الثاني دون الأول .

(١) من الآية ١٦ في سورة النساء .

٤ ـ تالي نعم وبئس نكرة أو معرفة غير موقَّتة في سبيل النكرة

الأصل تنكير فاعل نعم وبئس ؛ لأنه في المعنى خبر المبتدإ الذي هو المخصوص ، لكنهم التزموا أن يكون الفاعل معرَّفًا بأل الجنسية [١] تعريفًا لفظيًّا نحو : نعم الرجل زيد ، أو مضافًا إلى معرَّف بها نحو: بئس غلام القوم عمرو ، أو ضمير مفسرًا بنكرة بعده . وهو في المعنى نكرة أيضًا ؛ و ذلك لأن نعم وبئس وضعا للمدح العام فجعل فاعلهما عامًّا ليطابق معناهما ،أو ليدلوا على أن الممدوح والمذموم استحقا المدح والذم في نفس الجنس . [٢]

وقد ذهب الفراء إلى أن نعم وبئس لا يليهما مرفوع[٣] موقَّت ولا منصوب موقَّت ، ولا نكرة لا تقبل التعريف ، وإنما تليها النكرة التي تقبل التعريف ، أو معرفة غير موقَّتة في سبيل النكرة .

قال الفراء : " بئس لا يليها مرفوع موقَّت ، ولا منصوب موقَّت ، ولها وجهان: فإذا وصلتها بنكرة قد تكون معرفة بحدوث ألفٍ ولام فيها نصبت تلك النكرة، كقولك: بئس رجلاً عمرو، ونعم رجلاً عمرو، وإذا أوليتها معرفة فلتكن غير موقَّتة، فِي سبيل النكرة، ألا ترى أنك ترفع فتقول: نعم الرجل عمرو ، وبئس الرجل عمرو ... وإذا أوليت نعم وبئس من النكرات ما لا يكون معرفة مثل (مثل) و(أيّ) كان الكلام فاسدًا ، خطأ أن تقول: نعم مثلَك زَيْدٌ، ونعم أيَّ رَجُل زَيْدٌ ؛ لأن

---

(١) ذهب الرضي إلى أن (أل) في نحو هذا ليست لاستغراق الجنس ، وليست للعهد الذهني أيضًا ، ونقل أبو حيان عن بعض أصحابه أنها للعهد . انظر : شرح الكافية للرضي٤/٢٤٠، وارتشاف الضرب ٤/٢٠٤٣ .

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه١/١٥٢،١٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٣٩٤ ، وشرح الكافية للرضي ٤/ ٢٤٣،٢٤٤.

(٣) الرفع على الفاعيلة ، فنعم وبئس فعلان عند الفراء ، وزعم السيرافي أنهما عنده نائبتان عن مبتدإ محذوف وصارتا رافعتين لما بعدهما وللمخصوص رفع الفعل للفاعل . انظر: معاني القرآن١/ ٢٦٧،٢٦٨ ، ١/٢،١٤١،١٤٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/٣٩٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٩، والتصريح ٢/٧٦

هذين لا يكونان مفسِّرين ، ألا ترى أنك لا تقول: لله درك من أي رجل، كما تقول: لله درك من رَجُل، ولا يصلح أن تولي نعم وبئس «الَّذِي» ولا «من» ولا «ما» إلا أن تنوي بهما الاكتفاء دون أن يأتي بعد ذلك اسم مرفوع ."[١]

والقول أن نعم لا تليها المعرفة الموقَّتة ، وإنما تليها النكرة، والمعرفة غير الموقَّتة كأسماء الأجناس قال به جماعة منهم : سيبويه ، والأخفش، والمبرد، والزجاج، وابن السراج ، والسيرافي ، والفارسي ، وابن يعيش . [٢]

قال سيبويه : " فالاسمُ الذي يظهر بعد نعمَ إذا كانت نِعمَ عاملةَ فيه الاسمُ الذي فيه الألف واللام، نحو: الرجل، وما أضيف إليه وما أشبهه نحو: غلام الرجل، إذا لم ترد شيئًا بعينه ".[٣]

وقال السيرافي : " ومن أجل ما وضعت له (نعم وبئس) من دلالة ما بعدهما على الجنس على معنى المدح والذم؛ احتيج إلى أن يكون ما يرتفع بهما من أسماء الأجناس أو الصفات أو ما كان مضافًا إلى ذلك. ولا يجوز أن ترفع بهما الأعلام ،ولا المبهم ، ولا المكني ، ولا المضاف إلى شيء من ذلك؛ لأنه ليس في شيء منه معنى يقع به مدح ولا ذم. "[٤]

ولأن نعم وبئس لا يليهما سوى غير الموقَّت من مبهم مفسر بنكرة ، أو معرفة في سبيل النكرة منع الفراء أن تقع بعدها الموصولات (الذي ، ومن ، وما) إلا أن تنوي بهما الاكتفاء ، ولا يأتي بعدهما المخصوص المرفوع . فإن جاء فهو على التكرير على كلامين .

---

(١) معاني القرآن ٥٦/١، ٥٧ . وانظر ـ أيضًا ـ ٢٦٧/١ .

(٢) انظر : الكتاب ٢/ ١٧٧، ١٧٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٦١/١ ، والمقتضب ١٣٩/٢، ١٤٠، ومعاني القرآن وإعرابه ١/ ١٥٢، ١٥٣ ، والأصول في النحو ١١١/١، ١١٢، وشرح كتاب سيبويه ١٠/٣، ١١، والتعليقة للفارسي ٩/١ ، وشرح المفصل ٣٩٣/٤، ٣٩٤ .

(٣) الكتاب ٢/ ١٧٧، ١٧٨ .

(٤) شرح كتاب سيبويه ٣/ ١١ .

وقد منع المبرد ، وقوع الذي والموصول بأل فاعلا لنعم وبئس إلا أن يراد بهما الجنس .

قال المبرد : " ولَو قلت نعم الَّذِي فِي الدَّار أَنْت لم يجز ؛ لِأَن الَّذِي بصلته مَقْصُود إِلَيْهِ بِعَيْنِه فقد خرج من مَوضِع الِاسْم الَّذِي [لَا] [١] يكون للْجِنْس وَتقول: نعم الْقَائِم أَنْت... لِأَن تعريفك يَقع كتعريف الْغُلَام وَإِن كَانَ مَعْنَاهُ الَّذِي ، فَإِن قلت : قد جَاءَ { وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْق وَصَدَّقَ بِهِ} [٢] فَمَعْنَاه الْجِنْس فَإِن الَّذِي إِذا كَانَت على هَذَا الْمَذْهَب صلحت بعد نعم وَبئسَ ، وَإِنَّمَا يكره بعد هَذَا تِلْكَ الْمَخْصُوصَة وَكَذَلِكَ لَو قلت: نعم الْقَائِم فِي الدَّار أَنْت . وَأَنت تُرِيدُ بِهِ وَاحِدًا على معنى الَّذِي الْمَخْصُوصَة لم يجز."[٣]

ومنع ابن السراج ، والفارسي وقوع الذي فاعلاً لهما من أجل أن الذي بصلته مقصود إليه بعينه ، وأجاز ابن السراج وقوع الموصول بأل فاعلا في نحو قولك : نعم القائم أنت .[٤]

قال ابن السراج : " وجدت جميع ما تدخل عليه نعم وبئس فترفعه وفيه الألف واللام فله نكرة تنصبه نعم وبئس؛ إذا فقد المرفوع و"الذي" ليست لها نكرة البتة تنصبها ". [٥]

ولأجل امتناع التوقيت في فاعل نعم وبئس منع سيبويه ، والمبرد ، وابن السراج أن يعرب المخصوص بدلاً من مرفوعهما في نحو: نعم الرجل زيد؛ لأن

---

(١) الأنسب : حذف لا .

(٢) من الآية رقم (٣٣) في سورة الزمر .

(٣) المقتضب ١٤٢،١٤١/٢ .

(٤) انظر : الأصول في النحو ١١٣،١١٢/١ ،والتعليقة ١٠،٩/١ .

(٥) الأصول في النحو ١١٣/١ .

المبدل منه في نية الطرح . والبدل مقصود به إلى شخص بعينه ، وفاعلهما لا بد أن يكون غير موقَّت . (١)

ولمَّا منع الفراء وقوع من وما الموصولتين بعد نعم أو بئس لكون الموصول معرفة موقَّتة للقصد إليه بعينه بسبب الصلة ؛ اختلف في نوع ما في نحو قوله تعالي (٢) : { بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا}، وللفراء في نحو هذا ثلاثة مذاهب :

الأول : أن (بئسما) هنا مكتفية لا تحتاج إلى المخصوص و(ما) موصولة (وأن يكفروا) مصدر مؤول في محل رفع على التكرير من (ما) الموصولة ، أو خفض من الضمير المخفوض . فالكلام على جملتين .

الثاني : أن (بئسما) مركبة تركيب (حبذا) يرفع بها الاسم بعدها.

الثالث : أن ما زائدة .(٣)

<u>وللنحاة فيها مذاهب أخرى بيانها كالتالي :</u>

١ــ أنها معرفة تامة : والتقدير: بئس الشيء شيء اشتروا به أنفسهم ، فهي في محل رفع. وهذا مذهب سيبويه(٤) ، ونسب إلى الكسائي (٥)، ونسبه الزجاج إلى البصريين (٦)

٢ــ أنها موصولة بمعني الذي ؛لأنها أشبهت النكرات في الإبهام، فهي في محل محل رفع ،والتقدير : بئس الذي اشتروهم به أنفسهم كفرهم ، وهذا ما

---

(١) انظر : الكتاب ١٧٨/٢ ، والمقتضب ١٤٠/٢ ، والأصول في النحو ١١٣/١،١١٤.

(٢) من الآية رقم (٩٠) في سورة البقرة .

(٣) انظر: معاني القرآن٥٦/١ــ ٥٨ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٩٢/٣ .١

(٤) انظر: الكتاب ٧٢/١ ، و١٥٦/٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٩/٣ ، والبحر المحيط ٤٧٣/١ .

(٥) انظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٩٢/٣. وشرح التسهيل لابن مالك ٣ /٩ .

(٦) انظر : معاني القرآن وإعرابه١٥٢/١،٣٠١ .

نسبه ابن عطية إلى سيبويه[١] ، وأجازه ابن الأنباري ، ونسبه إلى الأخفش [٢] ، وأجازه العكبري [٣] ، ونقل عن الكسائي ، والفراء، والفارسي في أحد قوليه [٤]

٣ــ أنها نكرة تامة لا تحتاج إلى موصوف كما التعجبية فهي في محل نصب على التمييز مفسرة للفاعل المضمر، والتقدير بئس شيئًا شيء اشتروا به أنفسهم ، وهذا مذهب الأخفش ، والزمخشري . [٥]

٤ــ أنها نكرة موصوفة منصوبة على التمييز والفاعل مضمر ،والتقدير : بئس الشيء شيئًا اشتروا بها أنفسهم كفرهم ، وهذا مذهب الزجاج ، والفارسي ، ونسبه ابن عطية للأخفش [٦]، وأجازه ابن الأنباري [٧] .

٥ــ أنها مصدرية ، والتقدير : بئس اشتراؤهم أنفسم أن يكفروا . وهذا ما نسبه ابن عطية للكسائي ، وردَّه بأن بئس لا تدخل على اسم موقَّت بالإضافة إلى الضمير [٨] ، وأجازه العكبري على جعل المصدر الموؤل هو المخصوص بالذم .[٩]

---

(١) نسبه ابن عطية إلى سيبويه ووهَّمه فيه أبو حيان . انظر: المحرر الوجيز ١٧٨/١، والبحر المحيط ٤٧٣/١

(٢) انظر : البيان في غريب إعراب القرآن ١٧٧،١٠٩،١٠٨/١ .

(٣) انظر : التبيان ٩١/١ .

(٤) انظر : البحر المحيط ٤٧٣/١ .

(٥) انظر : معاني القرآن ١٤٤،٣٩/١، والمفصل ص ٢٧٣ ،والتبيان للعكبري ٩١/١

(٦) انظر : المحرر الوجيز ١٧٨/١ .

(٧) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١٥٢/١ ، والتعليقة ٩/١ ، والبيان ١٠٨/١

(٨) ودفع أبو حيان اعتراض ابن عطية بأنه لا يلزم إذ يجوز أن يجعل المصدر هو المخصوص بالذم ، والتمييز محذوف . والتقدير : بئس اشتراء اشتراؤهم . انظر : المحرر الوجيز ١٧٨/١ ، والبحر ٤٧٣/١ ، والارتشاف ٢٠٤٥/٤.

(٩) انظر : التبيان ٩١/١ .

٦ــ أنها معرفة تامة بمنزلة الرجل وثَمَّ ما أخرى مضمرة ، والتقدير : بئس الشيء ما اشتروا به أنفسهم. وهذا ما نقله الفراء عن الكسائي . (١)

والخلاصة : أن نعم وبئس لا يتلوهما إلا غير الموقَّت من مرفوع أو منصوب، بأن يكون مرفوعهما ضميرًا مبهمًا مفسرًا بنكرة ، أو يكون اسم جنس أو ما في معناه ليناسب المدح والذم فيهما ، وعلى هذا لا تقع المعرفة الموقَّتة مرفوعة بعدهما ، وعليه منع الفراء وغيره وقوع الموصولات من ، وما، و الذي من الوقوع بعدهما ؛ لأن ما بها من إبهام يزول بالقصد إلى صلتها فتُوَقَّت وتعرف . وأوّلت (ما) بعد بئس على وجوه تخرجها عن التوقيت نصبًا ورفعًا ،كما منع إعراب المخصوص بدلًا من مرفوعهما إذا كان المخصوص مؤقتًا . ولم يقل الفراء بموصولية ما بعد بئس ونعم إلا على تقدير كونها مكتفية لا تحتاج إلى مخصوص ، ويرفع المخصوص على التكرير، ويجعل الكلام على جملتين .

والله أعلم .

(١) انظر : معاني القرآن ١/ ٥٦ ، و المحرر الوجيز ١/١٧٨.

٥ ـ مراعاة المعنى في المفرد غير الموقت في عود الضمير ونحوه

لفظ (الإنسان) جنس يشيع بين الأفراد ، ولا يختص بفرد بعينه ، فلفظه مفرد ، ومعناه جمع ، وكذلك الاسم الموصول (الذي) عند بعضهم [١] اسم غير موقت ، يستعمل استعمال الأجناس ؛ فيجوز مراعاة لفظهما ، ومراعاة معناهما في صحة الاستثناء منهما ، وعود الضمير عليهما مجموعًا ، وجمع النكرة المضاف إليها أفعل التفضيل بعدهما مطابقة ، وقد ذكر الفراء هذا في بيانه معنى قوله تعالى[٢]: { لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ . ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ . إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ}.

قال الفراء : " ويقال: { ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ} ، إلى النار ثُمَّ استثنى فَقَالَ:{ إِلَّا الَّذِينَ }،استثناء من الْإِنْسَان؛ لأنّ معنى الْإِنْسَان: الكثير.ومثله[٣]:{ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا} وهي فِي قراءة عَبْد اللَّه [٤]: (أسفل السافلين) ولو كانت: أسفلَ سافلٍ لكان صوابًا ؛ لأنّ لفظ الْإِنْسَان واحدٌ، فقيل:(سافِلِينَ) عَلَى الجمع ؛ لأن الْإِنْسَان فِي معنى جمع، وأنت تَقُولُ: هَذَا أفضل قائمٍ، ولا تقول: هَذَا أفضل قائمين ؛ لأنك تضمر لواحد، فإذا كَانَ الواحد غير مقصود لَهُ رجع اسمه بالتوحيد وبالجمع كقوله[٥] :{ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْق وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ

---

(١) لم يخرجه بعض النحاة عن اختصاصه بالمفرد ، وتأوَّل ما ورد منه بمعني الجمع على قصره من (الذين) بحذف النون لطول الصلة . انظر : المحتسب ١٨٥/١ ، والتبيان٣٣/١ ، والبحر المحيط ٤١١/٧.

(٢)الآيات ٤ــ٦ في سورة التين .

(٣) الآيتان ٢،٣ في سورة العصر .

(٤) هو ابن مسعود . انظر: المحرر الوجيز ٥٠٠/٥ .

(٥)الآية رقم (٣٣) في سورة الزمر .

الْمُتَّقُونَ} وقَالَ[١]ــ فِي عَسَقَ ــ: {وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ } فردَّ الْإِنْسَان عَلَى جمع، وردَّ تصبهم عَلَى الإنسان للذى أنبأتك بِهِ " [٢]

فلمَّا كان لفظ (الإنسان) مفردًا غير موقت ؛لأنه ينتظم كثيرًا من الأفراد ؛ جاز مراعاة معناه ؛ فجمعت النكرة المضاف إليها أفعل مراعاة لمعنى ضمير الإنسان في {رَدَدْنَاهُ} ، ولولا مراعاة المعنى لما جاز هذا ؛ لأنك تقول مع المفرد : هذا أفضل عالم ، ولا تقول : هذا أفضل عالِمين ،وحسَّن مراعاة المعنى هنا مراعاة الفاصلة [٣] ، ولمراعاة المعنى صح الاستثناء منه .

وقد وافق الفراء في هذا جماعة منهم : الطبري ، ومكي ، والرازي ، والقرطبي ، وأبو حيَّان ، وناظر الجيش [٤].

قال أبو حيَّان : " وأما قوله تعالى[٥] : { لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ . ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ }؛ فالإنسان هنا عامٌّ، و(أل) فيه للجنس، فأعاد الضمير في (رددناه) على لفظه، وجمع (سافلين) حملا على المعنى ، وحسَّن ذلك كونه فاصلة." [٦]

وقد عدَّ الفراء (الذي) من المفردات غير الموقتة التي يجوز مراعاة معناها فقال :" وقوله[٧] : { وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ } (الَّذِي) غير موقّت،

---

(١) من الآية رقم (٤٣) في سورة الشورى .

(٢) معاني القرآن ٢٧٧/٣ .

(٣)انظر : ارتشاف الضرب ٢٣٢٤/٥، وتمهيد القواعد ٢٦٨٩/٦ .

(٤)انظر : جامع البيان ٥١٠/٢٤ــ٥١٣ ، والهداية إلى بلوغ النهاية٨٣٤٤/١٢ ، والتفسير الكبير١١/٣٢، والجامع لأحكام القرآن ٣٧٠/٢٢ ، وارتشاف الضرب ٢٣٢٤/٥ ، وتمهيد القواعد ٢٦٨٩/٦ .

(٥) الآيتان ٤،٥ في سورة التين .

(٦)ارتشاف الضرب ٢٣٢٤/٥.

(٧) من الآية ٣٣ في سورة الزمر .

فكأنه فِي مذهب جماع فِي المعنى. وَفِي قراءة عبد الله [١] :(وَالَّذِينَ جاءوا بالصدق وصَدّقوا بِهِ) فهذا دليل أنّ (الَّذِي) فِي تأويل جَمْع." [٢]

وقد وافقه في جعل (الذي) من المفردات غير الموقتة جماعة منهم : أبو عبيدة ، والأخفش ، والمبرد ، والطبري ، والزجاج، وابن جني ، وأبو حيَّان ، والسمين الحلبي . [٣]

قال الزجاج : " والذي جاء في حرف ابن مسعودٍ: والَّذِينَ جَاءُوا بِالصِّدْق وصدَّقُوا بِهِ ، و(الذين) ههنا و(الذي) في معنى واحد، توحيده ــ لأنه غير مُوَقت ــ جائز، وهو بمنزلة قولك : من جاء بِالصِّدْق وصدَّقَ به.(أولَئِكَ هُمُ المُتَقُونَ) و (الذي) ههنا للجنس، المعنى: والقبيل الذي جاء بالصدق، وقوله (أولَئِكَ هُمُ المُتَقُونَ) يدل على معنى الجماعة." [٤] .

والخلاصة : أن لفظ (الإنسان) ولفظ (الذي) عند الفراء من الألفاظ المفردة غير الموقتة ؛ فيجوز في الحكم النحوي مراعاة إفراد لفظهما ، ويجوز مراعاة جمع معناهما من عود الضمير عليهما جمعًا ، وصحة الاستثناء منهما ، وجمع النكرة المضاف إليها أفعل بعدها ، بخلاف المفرد الموقت فلا يجوز فيه شيء من هذه الأحكام.

---

(١) القراءة "وَالَّذِي جاء بالصدق وصَدّقوا بِهِ " في مختصر ابن خالويه ص ١٣٢. "والذين جاءوا" في معاني القرآن وإعرابه ٢٦٦/٤ ، والكشاف ص٩٤١.

(٢) معاني القرآن ٤١٩/٢ .

(٣)انظر : مجاز القرآن ١٩٠/٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٥١٧،٤٩٥ ، والمقتضب ١٩٦/٣، وجامع البيان ٢٩٢/٢١، ومعاني القرآن وإعرابه ٢٦٦/٤ ، والمحتسب ١٨٥/١ ، والبحر المحيط ٤١١/٧ ، والدر المصون ٤٢٧/٩ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢٦٦/٤ .

٦ ـ نعت المعرفة غير الموقَّتة بـ(غير) مضافة إلى معرفة

غير : اسم يقع على خلاف ما يضاف إليه ، وأصله الوصف ، وتوصف به النكرة المحضة ؛ وإن أضيف إلى معرفة لتوغله في الإبهام ، نحو : مررت برجل غيرك . (١)

قال سيبويه : " مررت برجلٍ غيرِك ، فغيرك نعت يُفصل به بين من نعَتَّه بغير ، وبين من أضفتها إليه ، حتى لا يكون مثله أو يكون مرَّ باثنين . " (٢)

وقد جاء منعوت (غير) المضافة إلى المعرفة معرفة اسمًا موصولا ، نحو قوله تعالى (٣) : {صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ} ، فيمن قرأ (٤) بكسر الراء ، أو موصولا بـ(أل) ، نحو قوله تعالى (٥) : { أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ} ، فيمن قرأ (٦) بكسر الراء أيضًا .

وقد جوز الفراء كون (غير) وهي مضافة إلى المعرفة في الآيتين نعتًا للمعرفة قبلها وذلك ؛ لأن منعوتها معرفة غير موقَّتة فأشبه النكرة في العموم .

قال الفراء : " وقوله تعالى : { غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ } بخفض غير ؛ لأنها نعت للذين لا للهاء والميم من {عَلَيْهِمْ} وإنما جاز أن تكون (غير) نعتًا

---

(١) قيل : إن السبب في تنكيرها أن وجوه المغايرة غير محصورة ؛ لأن كل شيء ما عداك فهو فهو غيرك ، وقيل ؛لأنها لم تسبق بتنكير كسائر المعارف ، وقيل : لأن إضافتها بمعني اسم الفاعل . انظر: المقتضب ٤/ ٤٢٢،٤٢٣ والأصول في النحو ١/١٥٣،١٥٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٦٨،١٦٩ ، والبحر المحيط ١/١٤٨ .

(٢) الكتاب ١/٤٢٣ .

(٣) الآية رقم (٧) في سورة الفاتحة .

(٤) قرأ بذلك السبعة ، ومنهم ابن كثير في رواية عنه ، وروي عنه فتح الراء أيضًا . انظر : السبعة لابن مجاهد ص١١١،١١٢، والحجة للفارسي ١/١٤٢.

(٥) من الآية رقم (٣١) في سورة النور .

(٦) قرأ بذلك السبعة ، ومنهم عاصم في رواية عنه وروي عنه أيضًا فتح الراء . انظر : السبعة لابن مجاهد ص ٤٥٤،٤٥٥ ، والحجة للفارسي ٥/٣١٨ .

لمعرفة ؛ لأنها قد أضيفت إلى اسم فيه ألف ولام ، وليس بمصمود لـــه ولا الأول أيضًا بمصمود له ، وهي في الكلام بمنزلة : لا أمر إلا بالصادق غير الكـــاذب ، كأنك تريد : بمن يصدق ولا يكذب ، ولا يجوز أن تقول : مررت بعبـــدالله غيـــر الظريف ، إلا على التكرير؛ لأن عبدالله موقَّت ، وغير في مذهب نكرة غير موقَّتة، ولا تكون نعتًا إلا لمعرفة غير موقَّتة ... وقد يجوز أن تجعل الذين قبلهـــا فـــي موضع توقيت ؛ وتخفض غير على التكرير ." [١]

يظهر من النص السابق أن (غير) لا تكتسب التعريف من إضافتها إلـــى المعرفة؛ فلا تقع نعتًا لمعرفة ، وإنما وقعت هنا نعتًا لها ؛ لأن المعرفة غير موقَّتة ولا محدودة فأشبه شياعها شياع النكرة ، وقد وقعت (غيـــر) المضـــافة إلـــى المعرفة نعتًا للموصول بـــ (أل) ؛لأن أفراده غير موقَّتين .

قال الفراء : " وأمّا قوله {غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ} فإنه يُخفـــض ؛ لأنـــه نعـــت للتابعين، وليسوا بموقَّتينَ ؛ فلذلك صَلحت (غير) نعتًا لَهُم. وإن كانوا معرفة ."[٢]

ولا يقال : إنما كان ذلك فيها ؛لأنها أضيفت إلى مثل المنعوت فـــي كونـــه معرفة غير موقَّتة في الموضعين؛ لأن (غير) لا تكتسب التعريف عند الفـــراء ، فقد أجاز وقوعها نعتًا للنكرة المبهمة ، وهي مضافة إلـــى الضـــمير فـــي قـــول الشاعر[٣] :

فَكَفَى بِنا فَضْلا عَلَى مَنْ غَيْرِنا ::: حُبُّ النَّبِيّ محمدٍ إيَّانَا

---

(١) معاني القرآن ٧/١ .
(٢) السابق ٢٥٠/٢ .
(٣) البيت من الطويل ، ينسب لحسان بن ثابت وهو في ملحقات ديوانه ٥١٥/١ ، وهو مـــن شواهد الكتاب ١٠٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩٨/٢ . والشاهد : (من غيرنا) حيث جاءت غير المضافة إلى الضمير نعتًا للنكرة المبهمة من وهي هنا نكرة بمعنى إنسان .

ولا تتبع (غير) المعرفة الموقَّتة كأن تكون علمًا ، أو يراد بالـذين قـوم بأعيانهم إلا على البدلية .[١]

وقد وافق الفراء في كون (غير) لا تتعرف بالإضافة إلى المعرفة ، وإنما تكون نعتًا للمعرفة غير الموقَّتة لقربها من النكرة في الشياع جماعـة مـنهم : الأخفش ، والطبري ، والزجاج ، وابن الأنباري ، وابن مالك .[٢]

قال الطبري : "وإنما جاز أن يكون " غير " نعتًا لِـ " الذين " و " الـذين " معرفة و"غير" نكرة ؛ لأن " الذين " بصلتها ليست بالمعرفة المؤقتة كالأسماء التي هي أماراتٌ بين الناس، مثل: زيد وعمرو، وما أشبه ذلك ؛ وإنما هي كـالنكرات المجهولات، مثل: الرجل والبعير، وما أشبه ذلك. فلما كان " الذين " كذلك صفتُها، وكانت "غير" مضافةً إلى مجهول من الأسماء، نظيرَ " الذين "، في أنه معرفة غير موقَّتة، كما " الذين " معرفة غير مؤقتة – جاز من أجل ذلـك أن يكـون "غيـر المغضوب عليهم" نعتًا لِـ "الذين أنعمت عليهم" ."[٣]

وقال الزجاج : " فَأَمَّا خَفْضُ " غير " فصفة للتابعين، وإن كانت " غيـر " توصف بها النَكِرَةُ، فَإِنَّ التَابِعِينَ هَهُنَا ليس بمَقْصودٍ إلى قوم بأعْيانِهِمْ، إنما معناهُ لكل تَابِعٍ غير أولي إرْبةٍ. "[٤]

وأجاز المبرد نعت المعرفة الموقَّتة بغير مضافة إلى معرفة ، وهذا مرجوح عنده ، والوجه ألا ينعت بها إلا النكرة المحضة ،لأنها لا تتعرف أبدًا عنده .[٥]

---

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ٢١،٧/١ .

(٢) انظر : معاني القرآن للأخفش ١٧،١٦/١، وجـامع البيـان ١٨١،١٨٠/١ ، ١٩ /١٦٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٥٧/١، ٣٤،٣٣/٤ ، والبيان في غريب إعـراب القـرآن ٤٠/١ ، وشرح التسهيل ٢٢٧/٣ .

(٣) جامع البيان ١٨١،١٨٠/١ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣٤،٣٣/٤ .

(٥) انظر : المقتضب ٤٢٣/٤ .

واشتهر في النقل [١] عن ابن السراج أن غير تتعرف إذا وقعت بين ضدين ، فليس المسوغ لوقوع غير نعتًا هنا هو عدم التوقيت ؛ لأنه نعت المعرفة بالمعرفة .

وهذا قريب من مذهب السيرافي في جواز وقوع (غير) نعتًا للمعرفة إذا قصد بالمغايرة مغايرة خاصة؛ فتنحصر وجوه المغايرة ، فتتعرف غير بالمخالفة .

قال السيرافي :" وأقول أنا: إن لـ (غير) وجهًا يتعرف فيه، وذلك أنها قد تستعمل في معنى المخالف كقولهم: الطالح غير الصالح، والجواد غير البخيل. أي: المخالف له، وقد يحصر أشياء متشابهة، وأشياء أخر مخالفة لها، فيقال للمشابهة: إنها واحدة، ويقال للمخالفة لها: إنها غيرها ."[٢] .

ونقل سيبويه عن الخليل ويونس جواز تعريف ما كان مضافًا للمعرفة ووقع نعتًا للنكرة على إرادة الألف واللام، ومنها غير؛لأنها بمعنى المغاير .[٣]

وقد ذهب جماعة منهم : السيرافي ، والزمخشري، والعكبري ، وابن يعيش[٤] إلى جواز الوجهين في وقوع غير المضافة إلى معرفة نعتًا للمعرفة:عدم التوقيت في المعرفة ، ومقاربتها النكرة ، وتعرف (غير) لوقوعها بين ضدين .

قال العكبري : " فَإِنْ قُلْتَ الَّذِينَ مَعْرِفَةٌ « وَغَيْرُ» لَا يَتَعَرَّفُ بِالْإِضَافَةِ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لَهُ، فَفِيهِ جَوَابَانِ. **أَحَدُهُمَا** : أَنَّ «غَيْر» إِذَا وَقَعَتْ بَيْنَ

---

(١) انظر : التعليقة للفارسي ٦٣،٦٢/٢ ، والحجة له ١٤٤/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٦٩/٢. والذي في الأصول أن (غير) لا تتعرف بالإضافة إلى معرفة ، وهي نكرة من حيث المعنى ، ولفظها لفظ المعرفة ولذلك تأتي الحال منها . انظر : الأصول في النحو ١٥٤،١٥٣/١ ، ٥/٢ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ٣٢٠/٢ .

(٣) انظر : الكتاب ٤٢٨/١ ،١٤،١٣/٢. وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٣٤٦ .

(٤) انظر : شرح كتاب سيبويه ٣٢٠/٢ ، ٣٤١ ، و الكشاف ص٣٠،٢٩ ، والتبيان للعكبري ١٠/١ ، وشرح المفصل ١٣٩،١٣٨/٢ .

مُتَضَادَّيْنِ، وَكَانَا مَعْرِفَتَيْنِ تَعَرَّفَتْ بِالْإِضَافَةِ ؛ كَقَوْلِكَ : عَجِبْتُ مِنَ الْحَرَكَةِ غَيْرِ السُّكُونِ ؛ وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ هُنَا ؛ لِأَنَّ الْمُنْعَمَ عَلَيْهِ، وَالْمَغْضُوبَ عَلَيْهِ مُتَضَادَّانِ. **وَالْجَوَابُ الثَّانِي**: أَنَّ الَّذِينَ قَرِيبٌ مِنَ النَّكِرَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ قَصْدَ قَوْمٍ بِأَعْيَانِهِمْ ؛ وَغَيْرُ الْمَغْضُوبِ قَرِيبَةٌ مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِالتَّخْصِيصِ الْحَاصِلِ لَهَا بِالْإِضَافَةِ ؛ فَكُلٌّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِيهِ إِبْهَامٌ مِنْ وَجْهٍ وَاخْتِصَاصٌ مِنْ وَجْهٍ ".[١]

والخلاصة أن (غير) نكرة في المعنى لا تتعرف بالإضافة إلى المعرفة عند الفراء، والمسوغ لوقوعها نعتًا للمعرفة هو أن منعوتها غير موقَّت ؛ فأشبه النكرة في الشياع ، ولا تتبع غير المعرفة الموقَّتة عند الفراء إلا على البدلية ، وأن من النحاة من ذهب إلى تعريف غير المضافة إلى معرفة لتعين موصوفها بوقوع (غير) بين ضدين ، وانحصار وجوه المغايرة فيها،أو على نية الألف واللام .

(١) التبيان ١٠/١ .

الفصل الثاني

الموقَّت

١ ـ منع دخول لام القسم في خبر المؤقت .

تدخل لام القسم على صلة المنقوصات التي تفتقر إلى ما يوضح معناها، والنكرات ، نحو : هذا الذي ليقومنَّ ، وأرى رجلاً ليفعلن ما يريد ، وقد ذكر الفراء أن هذه اللام لا تدخل في خبر المعرفة الموقتة كزيد وعبدالله لا تقول: إن زيدًا ليقومنَّ، لأنها لا تفتقر إلى الصلة ، واليمين إذا توسطت بين الاسم والخبر بطل جوابها [١] .

قال الفراء : وقوله[٢] : { وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ } اللام التي في (مَن) دخلت لمكان (إنَّ) كما تقول: إن فيها لأخاك ، ودخلت اللام في (لَيُبَطِّئَنَّ) وهي صلة لمَن على إضمار شبيه باليمين كما تقول فِي الكلام: هذا الَّذِي ليقومن، وأرى رجلا ليفعلن ما يريد ، واللام فِي النكرات إذا وصلت أسهل دخولا منها فِي (من ، وما والَّذِي) ؛ لأن الوقوف عليهن لا يمكن. والمذهب فِي الرجل والذي واحد إذا احتاجا إلى صلة. وقوله [٣]: { وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ } من ذلك، دخلت اللام فِي (ما) لمكان إنَّ، ودخلت فِي الصلة كما دخلت فِي (لَيُبَطِّئَنَّ) ولا يجوز ذلك فِي عَبْد اللَّه، وزيد أن تقول: إن أخاك ليقومن ،لأن الأخ وزيدًا لا يحتاجان إلى صلة، ولا تصلح اللام أن تدخل فِي خبرهما وهو متأخر ، لأن اليمين إذا وقعت بين الاسم والخبر بطل جوابها كما تقول: زَيْدُ والله يكرمك، ولا تقول : زَيْدُ والله ليكرمك."[٤]

---

(١)انظر : معاني القرآن ٢٧٥/١، ٢٧٦ ، والتفسير البسيط ٦/ ٥٨٦ ، ودرج الدرر ٦١٠/٢.

(٢) من الآية رقم (٧٢) في سورة النساء .

(٣) من الآية رقم (١١١) في سورة النساء .

(٤) معاني القرآن ٢٧٥/١، ٢٧٦ .

فلام القسم تدخل في صلة ما يدل على العموم من الموصولات والنكرات ، ودخولها في صلة النكرة [١] أسهل من دخولها في صلة الموصول لإمكان القطع والائتناف في صلة النكرة ، ولا يجوز دخول لام القسم في خبر الموقت ؛ لأن اليمين المتوسطة بين الاسم والخبر لا تحتاج إلى الجواب .

وقد أجاز سيبويه وجماعة منهم : ابن السراج ، والسيرافي ، وابن الدهان ،وابن الأثير ، وأبو حيان ، وابن هشام، والسيوطي نحو : إن زيدًا ليقومن ، بدخول لام القسم ، فهذه اللام لا تعلق أفعال القلوب بدليل فتح همزة أن إذا قلت : علمت أن زيدًا ليقومن . [٢]

قال سيبويه : " ودخلت اللام التي في الفعل على اليمين ، كأنه قال : إن زيدًا لمَا والله ليفعلن " [٣]

و الذي حمل الفراء على منع نحو : إن أخاك ليقومنَّ ، أنه جعل ليقومن الخبر، واليمين إذا توسطت بين الاسم والخبر بطل جوابها ، وذلك أن الكوفيين يمنعون وقوع القسم وجوابه خبرًا [٤]

والمجوزون لنحو : إن زيدًا ليقومن ، يجوزون وقوع جملة القسم خبرًا

قال أبو حيان : "وإذا تقدم على القسم وحده ما يطلب صلة، وما يطلب خبرًا جاز أن يبني ما بعده على طالب الخبر، وطالب الصلة، وجاز أن يبني على القسم، فإذا بنيت على طالب الجزاء والصلة كان جواب القسم محذوفًا لدلالة الخبر

---

(١) أجاز بعضهم كون (من) في الآية الكريمة نكرة موصوفة . انظر : التبيان ٣٧١/١ ، والدر المصون ٢٨/٤ .

(٢) انظر : الكتاب ١٠٩/٣ ، والأصول ٢٤٢/١ ، وشرح كتاب سيبويه ٣١٩/٣ ،٢٤٨/٤ ، والغرة لابن الدهان ٤٦/١ ، والبديع ٥٤٣/١ ، وشرح المفصل ١٦٧/٥ ، والبحر المحيط ٣٠٢/٣ ، والتذييل ١٢٦/٥ ، ومغني اللبيب ٢٤٨/١ ، وهمع الهوامع ٤٥٠/١ .

(٣) الكتاب ١٠٩/٣ .

(٤) انظر : مغني اللبيب ٦٨،٦٧/٢ .

والصلة عليه وفي الثانية يكون الخبر والصلة القسم وجوابه: زيد والله يقوم، وجاءني الذي والله يقوم، وزيد والله ليقومن، وجاءني الذي والله ليقومن " [١]

والخلاصة أن الأسماء الدالة على العموم نحو : من والذي ، والرجل والنكرات تفتقر إلى صلات لتوضيح ما بها من عموم، وقد وصلت بجملة القسم، أما المعارف الموقتة : نحو زيد والمضاف إلى معرفة نحو أخيك ، لا تحتاج إلى صلة ، ولا تدخل لام القسم في أخبارها ، لأن اليمين يبطل جوابها إذا توسطت بين الاسم والخبر . وهذا بناء على مذهب الفراء بجعل ليقومن في نحو : "إن زيدًا ليقومن " خبر المبتدإ ، والخبر عند الجمهور هو جملة القسم التي لا يجيز الفراء الإخبار بها .

(١) ارتشاف الضرب ١٧٨٤/٤

٢ـ توقيت الفعل المدلول عليه بالمصدر وأثره في ترجيح نصب المصدر

يبدل المصدر من فعله في الأمر ، والنهى ، والدعاء ، والخبر نحو: قيامًا لا قعودًا ، وسقيًا لك ، وحمدًا، وشكرًا ؛ لأن الطلب يكون بالفعل ، والمصدر الخبري يكون فعله المضمر مستقبلاً؛ فيشبه الطلب [١].

ويعدل عن نصب هذا المصدر إلى الرفع؛ فيحمل عليه في إضمار الرافع إعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الأصلية التي هي النصب ؛ إذ يجب فيها حذف الفعل[٢] .

وقد ذكر الفراء أن رفع المصدر المبدل من فعله أرجح من نصبه إذا كان عامًّا ، لا يوقَّت بالفعل نفسه وقت حدوثه ، وإنما يكون عامًّا فيمن يفعل هذا الفعل ويراد به من لم يفعله أيضًا ، ورفعه عنده على أنه خبر مبتدإ محذوف يقدر بالأمر، أو الحكم أو الواجب ،أو القضاء [٣]، وإذا كان المصدر المبدل من فعله موقوتًا بالحدث فنصبه أرجح من رفعه .

قال الفراء : " وأما قوله : [٤] { فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ} فإنه رفع ، وهو بمنزلة الأمر في الظاهر : كما تقول : من لقي العدو فصبرًا واحتسابًا، فهذا نصب ورفعه جائز، وقوله ــ تبارك تعالى ــ: { فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ} رفع ، ونصبه جائز[٥] ، وإنما كان الرفع فيه وجه الكلام ؛ لأنها عامَّة فيمن فعل،

---

(١) انظر : الكتاب ٣١٩/١، ٣٢٠ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٠٥/٢، ٢١١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨٠/١، ٢٨١ .

(٢) انظر : الكتاب ٣٢١/١ ، ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢١٣/٢ ، وحاشية الصبان ٣٤٩/١.

(٣) ذكر بعضهم أن رفعه على أنه مبتدأ خبره محذوف . انظر : معاني القرآن للأخفش ١٦٨/١ ، وجامع البيان للطبري ٣٧٢/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٨١/١.

(٤) من الآية رقم (١٧٨) في سورة البقرة .

(٥) ورد النصب قراءة لابن أبي عبلة . انظر : المحرر الوجيز ٢٤٦/١، وشواذ القراءات للكرماني ص ٨٢ .

ويراد بها من لم يفعل ، فكأنه قال: فالأمر فيها على هذا ، وينصب الفعل إذا كان أمرًا عند الشيء يقع ليس بدائم ، مثل قولك للرجل : إذا أخذت في عملك فجِدًّا جِدًّا وسيرًا سيرًا ، نصبت لأنك لم تنوِ به العموم فيصير كالشيء الواجب على من أتاه وفعله ، ومثله قوله [١] : { وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ } ، ومثله : {فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ}[٢] ومثله في القرآن كثير، رفع كله ؛ لأنها عامة ، فكأنه قال : من فعل هذا فعليه هذا . وأما قوله[٣]: { فَضَرْبَ الرِّقَابِ} فإنه حثهم على القتل إذا لقوا العدو ، ولم يكن الحث كالشيء الذي يجب بفعل قبله ؛ فذلك نصب ، وهو بمنزلة قولك : إذا لقيتم العدو فتهليلًا وتكبيرًا ، وصدقًا عند تلك الوقعة ...كأنه حث لهم وليس بالمفروض عليهم أن يكبروا ، وليس شيء من هذا إلا نصبه جائز على أن توقع عليه الأمر :فليصم ثلاثة أيام ، فليمسك إمساكًا بمعروف ،أو يسرح تسريحًا بإحسان ". [٤]

وقد ذهب سيبويه إلى نحو مذهب الفراء من رفع المصدر المبدل من فعله عامًّا ، ونصبه موقوتًا في مواطن عدة من كتابه. [٥]

قال سيبويه : " ومن العرب من يقول : سمعٌ وطاعةٌ ، أي أمري سمع وطاعة، بمنزلة * فَقَالتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَا هُنَا *[٦] وكما قال : سلامٌ ... وإذا قال : سمعًا وطاعةً فهو في تزجية السمع والطاعة ، كما قال : حمدًا وشكرًا ".[٧]

---

(١) من الآية رقم (٩٥) في سورة المائدة .

(٢) من الآية رقم (٢٢٩) في سورة البقرة .

(٣) من الآية رقم (٤) في سورة محمد (صلى الله عليه وسلم).

(٤) معاني القرآن ١/١٠٩، ١١٠ .

(٥) انظر : الكتاب ١/٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٤٧، ٣٤٩ .

(٦) صدر بيت من الطويل وعجزه :* أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالحيِّ عَارِفُ * ينسب للمنذر بن درهم الكلبي ، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٨٧ ،والتذييل والتكميل ٣/٣١٨. والشاهد : حنانٌ بمعنى تحننًا عدل عن نصبه إلى الرفع لإرادة العموم .

(٧) الكتاب ١/٣٤٩.

وقد رجح سيبويه نصب المصدر الموقَّت المبدل من فعله على رفعه بقوله: " ولو قال رجل لرجل:معذرةً إلى الله وإليك من كذا وكذا ــ يريد : اعتذارًا لنصب ، ومثل ذلك قول الشاعر :[١]

يشكو إليَّ جَمَلي طولَ السُّرى :::: صبرٌ جميلٌ فكلانا مُبتلى

والنصب أكثر وأجود ؛لأنه يأمره . ومثل الرفع : { فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ}[٢] " [٣]

قال السيرافي : " فنصب صبر في البيت أجود؛ لأن الجمل كان شاكيًا لطول السّرى؛ فأمره صاحبه بالصّبر، والذي في الآية إخبار يعقوب عليه السّلام بصبر حاصل منه، أو تخبرنا بأنه سيكون منه عند فقدان يوسف ــ عليه السّلام ــ."[٤]

وقد ذهب الطبري ، وابن عطية إلى مثل ما هذا إليه الفراء من رجحان نصب المصادر المبدلة موقوتة ، ورجحان ورفعها عامة .[٥]

وذهب بعضهم إلى أن العدول عن نصب المصدر من فعله إلى الرفع هو للدلالة على الثبوت والدوام لصيرورة الجملة اسمية وهي آكد من الجملة الفعلية التي تدل على التجدد والحدوث .[٦]

قال أبو حيان " : قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ بَعْدَ تَقْدِيرِهِ: فَالْحَكَمُ أَوِ الْوَاجِبُ اتِّبَاعٌ، وَهَذَا سَبِيلُ الْوَاجِبَاتِ، كَقَوْلِهِ: {فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ} ، الْمَنْدُوبُ إِلَيْهِ فَيَأْتِي مَنْصُوبًا

---

(١) الرجز للملبد بن حرملة في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣١٠/١،٣١١، وتخليص الشواهد ص ٢٠٦ . والشاهد : صبر جميل . حيث رفع المصدر المبدل من فعله ، ونصبه أجود عند سيبويه .

(٢) من الآية رقم (١٨) في سورة يوسف ــ عليه السلام . .

(٣) الكتاب ٣٢٠/١،٣٢١ .

(٤) شرح كتاب سيبويه ٢ /٢١٣ .

(٥) انظر ، جامع البيان ٣٧٢/٣ ، والمحرر الوجيز٢٤٦/١ ، والتحرير والتنوير ١٥٨/١.

(٦) انظر : الكشاف ص ٢٧،وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٣٦ ،والبحر المحيط ١٦/٢، والتحرير والتنوير ١٥٧/١ ،١٤١/٢.ومعاني النحو ١٦٨/٢،١٦٩ .

كَقَوْلِهِ: { فَضَرْبَ الرِّقَابِ} انْتَهَى[١]. وَلَا أَدْرِي هَذِهِ التَّفْرِقَةَ بَيْنَ الْوَاجِبِ وَالْمَنْدُوبِ إِلَّا مَا ذَكَرُوا مِنْ أَنَّ الْجُمْلَةَ الِابْتِدَائِيَّةَ أَثْبَتُ وَآكَدُ مِنَ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ[٢]: { قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ } فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الَّذِي لَحِظَهُ ابْنُ عَطِيَّةَ مِنْ هَذَا"[٣]

والخلاصة أن المصدر المبدل من فعله في الطلب والخبر إذا كان عامًّا فرفعه أرجح من نصبه عند الفراء خبرًا لمبتدإ محذوف وإضمار الرافع كإضمار الناصب ،وإذا كان موقوتًا بالفعل عند حدوثه فنصبه أرجح[٤] ، و ما ذهب إليه الفراء منثور في كتاب سيبويه ، وقال به الطبري، والسيرافي ، وابن عطية، وذهب بعضهم إلى أن هذا مأخوذ من دلالة الجملة الاسمية على الثبوت والاستمرار ، ودلالة الفعلية على التجدد والحدوث .

---

(١) انظر: التحرير والتنوير ٢٤٦/١ .

(٢) من الآية رقم (٦٩) في سورة هود ــ عليه السلام ــ.

(٣) البحر المحيط ١٦/٢ .

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ١٨٦،١٨٥/٢ .

٣ـ توقيت النكرة بالنعت ومجيء الحال منها

النكرة اسم موضوع على أن يكون شائعًا في جنسه ، وصاحب الحال محكوم عليه بالحال ، و الحال خبر في المعنى ؛ فالأصل أن يكون صاحبها معرفة، كما يكون المبتدأ معرفة ، ولمَّا جاز أن يكون المبتدأ نكرة بشرط الفائدة ، كذلك يجوز أن يكون صاحب الحال نكرة بشرط الفائدة ، وتحصل الفائدة بأمور منها توقيت النكرة ورفع الإبهام عنها بالوصف .(١) وقد ذكر الفراء أن مجيء الحال من النكرة الموقَّتة بالنعت أمكن من مجيئه منها غير موقَّتة .

قال الفراء : " وقوله (٢): {وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ} إن شئت رفعت المصدِّق ، ونويت أن يكون نعتًا للكتاب ؛لأنه نكرة ، ولو نصبته على أن تجعل المصدق فعلا للكتاب لكان صوابًا (٣) ،وفي قراءة عَبْد اللَّه فِي آل عِمْرَانَ: "ثُمَّ جاءكم رسول مصدقًا" . (٤) فجعله فعلا ، وإذا كانت النكرة قد وصلت بشيء سوى نعتها ثم جاء النعت ، فالنصب على الفعل أمكن منه إذا كانت نكرة غير موصولة ، وذلك لأن صلة النكرة تصير كالموقَّتة لها ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : مررت برجل في دارك ، أو بعبد لك في دارك ،فكأنك قلت: بعبدك ، أو بسائس دابتك . فقس على هذا ، وقد قال بعض الشعراء :

لوكانَ حيٌّ ناجِيًا لَنَجَا ::: من يَوْمِهِ المُزَلَّمُ الأَعْصَمْ (٥)

---

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٣١/٢ ، وارتشاف الضرب ٩٠٧/٢ ، ١٥٧٧/٣ .

(٢) من الآية رقم (٨٩) في سورة البقرة .

(٣) يريد بالفعل هنا النصب على الحال ،وقد ورد النصب في مصحف أُبيّ، وبها قرأ ابن مسعود وابن أبي عبلة . انظر مختصر في شواذ القرآن ص ١٥ ، والبحر المحيط ٤٧١/١ .

(٤) من الآية رقم (٨١) ، وانظر القراءة في : البحر المحيط ٥٣٥/٢ .

(٥) البيت من السريع ، وهو للمرقش الأكبر في ديوانه ص٦٩ ، والمفضليات ص٢٣٨ ، وتاج العروس ٣٢٤/٣٢ (زلم) والمزلم : الوعل ، الأعصم : الذي في يديه بياض . والشاهد : (حيٌّ ناجيًا) حيث جاء صاحب الحال نكرة بلا مسوغ من توقيت بنعت أو غيره .

فنصب ولم يصل النكرة بشيء وهو جائز ." [١]

فحق النكرة إذا جاءت بعدها الصفة أن تجري عليها لاتفاق اللفظ ، أما إذا وقتت النكرة بتخصيص ما تشمله من عموم فيجوز مجيء الحال منها ،لأن توقيتها يقربها من المعرفة [٢].

وما ذكره الفراء تجده أيضًا عند سيبويه في قوله: " وتقول : هذا غلام لك ذاهبًا . ولو قال : مررت برجل قائمًا جاز ." [٣]

وقد قال المبرد[٤] في قرب النكرة الموقتة بالوصف من المعرفة : " ألا ترى أن قولك : هذا غلامك : بمنزلة : هذا غلام لك . "

فالحاصل أن إتباع النعت للنكرة الموقَّتة أرجح لاتفاق اللفظ ، ويجوز نصبه على الحال لقرب النكرة الموقَّتة بالوصف من المعرفة، ونصبه أمكن من نصبه حالا من النكرة غير الموقَّتة ، ونصبه حالا من النكرة غير الموقَّتة عند الفراء جائز سماعًا كما جاز عند سيبويه والمبرد . ولا أدري لماذا اشتهر مجيء الحال من النكرة المبهمة دون توقيت عن سيبويه ، ولم ينقل نحو هذا عن الفراء وقد احتج له بالسماع !.ولا وجه لما نقله أبو حيان عن بعض أصحابه أن النصب لا يجوز إلا إذا كانت النكرة موصوفة بوصفين .[٥]

---

(١) معاني القرآن ٥٥/١ .

(٢) انظر: علل النحو لابن الوراق ص٣٧١ ،ونتائج الفكر ص١٨٢، والبحر المحيط ٤٧١/١.

(٣) الكتاب ٢١/٢ .

(٤) المقتضب ٣٧٦/٤ .

(٥) انظر : المقتضب ٣١٤/٤ ، وارتشاف الضرب ١٥٧٧/٣ ، والتذييل ٦٢،٦١/٩ .

٤ـ اشتراط توقيت المُميَّز لنصب تمييز الذات

التمييز من الفضلات ، وينصب عن تمام ما قبله من ذات مبهمة نحو: عندي جبةٌ خزًّا ، وعشرون كتابًا . ويجر هذا التمييز بالإضافة نحو : ثلاثة كتبٍ ، أو بمن نحو قوله تعالى [١]: { أَسْوِرَةٌ مِنْ ذَهَبٍ} .، وقد اشترط الفراء لحسن نصب هذا النوع من التمييز أن يكون ما قلبه معلوم العدد أو المقدار ، وإلا فالأفصح جره .

قال الفراء : " وقوله[٢] : {يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ} ، لو ألقيت (مِنْ) مِنَ الأساور كانت نصبًا. ولو ألقيت (مِنْ) مِنَ الذهب جاز نصبه عَلَى بعض القبح؛ لأن الأساورَ لَيْسَ بِمعلوم عددها، وإنما يحسن النصب فِي المفسِّر إذا كَانَ معروف العدد، كقولك: عندي جُبَّتان خَزًّا، وأسواران ذهبًا، وثلاثة أساور ذهبًا. فإذا قلت: عندي أساورُ ذهبًا فلم تبيّن عددها كَانَ بِمن، لأن المفِّسر ينبغي لمَا قبله أن يكون معروف المقدار. ومثله قَوْل الله[٣]: ــ تبارك وتعالى ــ { وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ } المعنى: فيها جبال بَرد، فدخلت (من) ،لأن الجبال غير معدودة فِي اللفظ. ولكنه يَجوز كأنك تريد بالجبال والأساور الكثيرةَ، كقول القائل: ما عنده إلا خاتمان ذهبًا قلت أنت: عنده خواتم ذهبًا لمّا أن كَانَ ردًّا عَلَى شيء معلوم العدد ، فأنزل الأساورَ والجبال من بَرد عَلَى هَذَا المذهب " [٤]

فيقبح نصب تمييز الذات عند الفراء إذا كان ما قبله مبهم العدد أو المقدار ولا يجوز نصبه إلا بتأويل كردِّه على مميز معلوم ، أو أن تريد بالمبهم قبله مقداره إرادة الكثرة .

---

(١) من الآية رقم (٥٣) في سورة الزخرف

(٢) من الآية رقم (٣١) في سورة الكهف .

(٣) من الآية رقم (٤٣) في سورة النور .

(٤) معاني القرآن ١٤٠،١٤١/٢ .

قال الفراء : "قوله : { مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ } والمعنى ــ والله أعلم ــ أن الجبال فِي السماء من برد خِلقة مخلوقة، كما تقول ــ فى الكلام ــ : الآدمي من لحم ودم فــ (من) هاهنا تسقط فتقول: الآدمي لحم ودم، والجبال بَرد. وكذا سمعت تفسيره. وقد يكون فِي العربية أمثال الجبال ومقاديرُهَا من الْبَرَد، كما تقول: عندي بيتان تِبنًا، والبيتان ليسا من التبن، إنما تريد: عندي قدر بيتين من التبن. فمن فِي هَذَا الموضع إِذَا أسقطت نصبت ما بعدها، كما قَالَ [١] : {أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا } وكما قال [٢] :{ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا} . "[٣]

فأجاز الفراء أن يكون (برد) في الآية الكريمة تمييزًا مجرورًا بمن على تأويل أن البرد النازل من السماء مقدار جبال للدلالة على الكثرة [٤]. وعلى هذا أجاز في غير القرآن الكريم سقوط (من) ونصبه ،إلى جانب تجويزه كون من مع مجرورها صفة للجبال المخلوقة في السماء من برد .

وقد وافق الفراء في اشتراط توقيت المميَّز لنصب التمييز في نحو هذا جماعة منهم : ابن السراج ، والنحاس [٥]، ونقله ابن الأثير عن ابن السراج [٦] ، ونقله أبو حيان عن ابن السراج ، وصاحب البسيط [٧].

---

(١) من الآية رقم(٩٥) في سورة المائدة .

(٢) من الآية رقم (٩١) في سورة آل عمران .

(٣) معاني القرآن ٢/٢٥٦،٢٥٧ .

(٤) أجاز هذا جماعة منهم : الزجاج ،والفارسي ،والزمخشري ،والراغب . انظر معاني القرآن وإعرابه ٤/٣٩ ، والإغفال ٢/ ٤٩٦ ،والكشاف ص ٧٣٢ ، والمفردات ٢/ ٦١٤.

(٥)انظر : الأصول في النحو ١/٣٢١،٣٢٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٤٥٥ .

(٦) انظر : البديع ١/٢١١.

(٧)انظر : التذييل والتكميل ٩/ ٢٣١،٢٣٤ ،وارتشاف الضرب ٤/١٦٣١،١٦٣٢ .

قال ابن السراج :" فإذا قلت: ماء فرات ، وتمر شهريز[١]، ورطب بَرْنِيّ[٢] و قضيبا عوسج[٣]، ونخلتا برني، فكان ليس بمقدار معروف مشهور، فكلام العرب الخفض والاختيار فيه الإِضافة ،أو الإِتباع، ولا يجوز فيه التمييز إذ لم يكن مقدارًا"[٤]

وقال النحاس : " {مِنْ أَسَاوِرَ } في موضع نصب لأنه خبر ما لم يسمّ فاعله {مِنْ ذَهَبٍ } في موضع نصب على التمييز إلا أن الأفصح في كلام العرب إذا كان الشيء مبهمًا أن يؤتى بمن ، والقرآن إنما يأتي بأفصح اللغات فيقال: عنده جبّة من خز وجبّتان خزّا، وأساور من ذهب ، وسواران ذهبًا "[٥] .

والخلاصة أن الفراء يشترط لنصب تمييز الذات ؛ أن يكون ما قبله من مميّز موقتًا معلوم العدد أو المقدار، وإلا فالأفصح جره بمن أو بالإضافة ، ولا يحسن النصب فيما كان مبهمًا إلا بتأويل المقدار ، أو برده على اسم معلوم قبله ، ووافقه السراج و النحاس ، ولا أدري اختصاص ابن السراج بنقل هذا الاشتراط عنه ، وقد سبقه إلى هذا الفراء.

*****

(١) عن اللحياني : تمرٌ شُهريزٌ وشِهريز ، وسُهريز ، وسِهريز ، وإن شئت أضفت مثل ثوبٍ خزٍّ ، وثوبِ خزٍّ . ضرب من التمر . انظر : الصحاح ٨٨١/٣ (شهرز)

(٢) البرني : نوع من التمر . انظر: الصحاح ٢٠٧٧/٥ (برن) .

(٣) العوسج : ضرب من الشوك ، واحده : عوسجة . انظر الصحاح ٣٢٩/١ (عسج)

(٤) الأصول في النحو ٣٢١/١ .

(٥)إعراب القرآن ٢/ ٤٥٥ .

الخـــاتمة

بعد عون الله وتوفيقه توصلت الدراسة إلى الأثر البارز للموقَّـت وغيـر الموقَّت في الأحكام النحوية ، فقد أثبتت الدراسة ما يلي :

- وقوع المثنى وجمع التكسير في الموضع الذي يكثر فيه قوع النكرة المفـردة غير الموقتة مسوغ لعود الضمير عليهما مفردًا
- أن عدم التوقيت في النكرة مسوغ للاستغناء بنعتها عنها .
- أن الاسم الموصول (الذين) من المعارف غير الموقتة ــ ولعدم توقيته يشبه أسماء الشرط ، فيجازي به ، ويقع الماضي بعده بمعنى المستقبل ، ويسـوغ وقوع إذا بعده .
- أن(من ، و ما) معرفتان موصولتان تشبهان (من، ومـا) الشـرطيتين فـي العموم ، والإبهام فتلزم (مِنْ) بعدهما جارة للنكرة كما لزمت فـي الجـزاء ؛ وذلك للدلالة على أن النكرة مفسرة ومبينة لما فيهما من إبهام ، وكراهـة أن يتوهم أن النكرة بعدهما حال .
- أن الموصول بأل من المعارف غير الموقتة يشبه أسماء الشرط فـي العمـوم والإبهام؛ فيختار فيه الرفع قبل فعل الأمر المقرون بالفاء ،ولو قصد بـه إلـى شخص بعينه لخلا من مشابهة أسماء الشرط ، فيختار نصبه كما اختير نصب الموقَّت قبل الأمر في نحو: زيدًا فاضربه .
- أن (نعم وبئس) فعلان عند الفراء خلافًا لما اشتهر عن الكوفيين من أنهما اسمان
- أن نعم وبئس لا يليهما إلا غير الموقَّت من مبهم مفسر بنكرة ، أو معرفة في سبيل النكرة ، وقد منع الفراء أن تقع بعدها الموصولات (الذي ، ومن ، وما) إلا أن ينوي بهما الاكتفاء ، ولا يأتي بعدهما المخصوص المرفوع . فإن جـاء فهو على التكرير على كلامين .
- أن الاسم الموصول (الذي) عند الفراء من الألفاظ المفـردة غيـر الموقتـة ؛ فيجوز في الحكم النحوي مراعاة إفراد لفظه، ويجوز مراعاة جمع معناه مـن

عود الضمير عليه جمعًا ، وصحة الاستثناء منه ، وجمع النكرة المضاف إليها أفعل بعده ، بخلاف المفرد الموقت ، فلا يجوز فيه شيء من هذه الأحكام .

- أن(غير) لا تتعرف بالإضافة إلى المعرفة عند الفراء، وإنما تكون نعتًا للمعرفة غير الموقَّتة كالموصول ،والمعرف بأل الجنسية لقربهما من النكرة في الشياع، ولا تتبع (غير) المعرفة الموقتة إلا على البدلية .
- أن (الذي) ، و(الذين) قد يقصد بصلتهما إلى أشخاص بأعيانهما، فيخرجان عن استحقاق الأحكام التي يستحقانها بسبب عدم توقيت مدلولهما .
- أن المقصود بالتوقيت عند الفراء ، هو كون المعرفة أمارة على مسمى بعينه ، وتوقيت النكرة تخصيصها بتقليل شياعها ، وتوقيت الفعل جعله قاصرًا على زمن بعينه من فاعل معينة ، والتوقيت نسبي ، فالمعرفة موقتة بالنسبة للنكرة، والنكرة المخصصة بالوصف موقتة بالنسبة للنكرة العامة ، وعلم الشخص موقت بالنسبة لعلم الجنس .والفعل المأمور به في زمن معين موقت بالنسبة لأفعال الدأب .
- أن المعارف الموقتة : نحو العلم والمضاف إلى معرفة نحو أخيك ، لا تحتاج إلى صلة ، ولا تدخل لام القسم في أخبارها ، لأن اليمين يبطل جوابها عند الفراء إذا توسطت بين الاسم والخبر.
- أن المصدر المبدل من فعله في الطلب والخبر إذا كان عامًّا غير موقت فرفعه أرجح من نصبه عند الفراء خبرًا لمبتدإ محذوف، وإذا كان موقوتًا بالفعل عند حدوثه فنصبه أرجح.
- أن إتباع النعت للنكرة الموقَّتة بالوصف أرجح لاتفاق اللفظ ، ويجوز نصبه على الحال لقرب النكرة الموقَّتة بالوصف من المعرفة، ونصبه أمكن من نصبه حالا من النكرة غير الموقَّتة .
- جواز مجيء الحال من النكرة دون مسوغ عند الفراء كما هو المشهور من مذهب سيبويه .

المصادر والمراجع

* أخبار النحويين البصريين ــ للسيرافي ــ تحقيق / طه محمد الزيني ، ومحمد عبدالمنعم خفاجي ــ ط الأولى (١٣٧٤هـ ــ ١٩٩٥م) ــ مطبعة مصطفى البابي الحلبي .
* ارتشاف الضرب من لسان العرب ــ لأبي حيان ــ تحقيق د / رجب عثمان ــ مراجعة د/ رمضان عبد التواب ــ ط الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م) ــ مكتبة الخانجي ــ القاهرة .
* الأزمنة والأمكنة ــ للمرزوقي ــ تحقيق/ خليل المنصور ــ ط الأولى (١٤١٧هـ ــ ١٩٩٦م) ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت .
* الأصول في النحو ــ لابن السراج ــ تحقيق د/ عبدالحسين الفتلي ــ ط الثالثة (١٤١٧هـ ــ١٩٩٦م) .
* إعراب القرآن المنسوب للزجاج ــ تحقيق / إبراهيم الإبياري ــ ط الثانية (١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢ م) ــ دار الكتاب المصري ــ دار الكتاب اللبناني .
* إعراب القرآن ــ للنحاس ــ تحقيق د زهير غازي زاهد ــ ط الثانية(١٤٠٥هـ -١٩٨٥ م) ــ عالم الكتب .
* الأعلام ــ للزركلي ــ ط الخامسة عشرة (٢٠٠٢م) ــ دار العلم للملايين .
* الإغفال ــ للفارسي ــ تحقيق د/عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم (٢٠٠٣م) ــ المجمع الثقافي ــ أبو ظبي .
* إنباه الرواة على أنباه النحاة ــ للقفطي ــ تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ــ ط الأولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) دار الفكر العربي ــ القاهرة ــ مؤسسة الكتب الثقافية ــ بيروت .
* الإيضاح ــ للفارسي ــ تحقيق د/ كاظم بحر المرجان ــ ط الثانية (١٤١٦هـ ــ ١٩٩٦م) ــ عالم الكتب ــ بيروت ــ لبنان .

* البحر المحيط ــ لأبي حيان ــ تحقيق / عادل أحمد عبد الموجود وآخرين (١٤١٣هـ ١٩٩٣م)ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان .
* البديع في علم العربية ــ لابن الأثير ــ تحقيق د / فتحي أحمد علي ، د/ صالح حسين العايد ــ ط الأولى (١٤٢٠ه) جامعة أم القرى .
* بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ــ للسيوطي ــ تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ــ ط الثانية (١٣٩٩ ه ــ ١٩٧٩ م) دار الفكر .
* البيان في غريب إعراب القرآن ــ لأبي البركات الأنباري ــ تحقيق د/ عبد الحميد طه، ومصطفى السقا (١٤٠٠هـ -١٩٨٠م) ــ الهيئة المصرية العامة للكتاب .
* تاج العروس من جواهر القاموس ــ للسيد محمد مرتضى الزبيدي ــ تحقيق / أحمد عبدالستار فراج وآخرين (١٣٨٥هـ ــ١٩٨٥م) ــ مطبعة حكومة الكويت .
* التبيان في إعراب القرآن ــ للعكبري ــ تحقيق/ محمد علي البجاوي ــ ط الثانية – ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م) دار الجيل ــ بيروت .
* التحرير والتنوير ــ للطاهر بن عاشور ــ(١٩٨٤م) ــ الدار التونسية للنشرــ تونس .
* تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ــ لابن هشام ــ تحقيق د/ عباس مصطفى الصالحي ــ ط الأولى (١٤٠٦ه ــ ١٩٨٦م) ــ دار الكتاب العربي .
* التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ــ لأبي حيان ــ تحقيق د/ حسن هنداوي ــ ط الأولى (١٤١٨هـ -١٩٩٧م) دار القلم ــ دار كنوز إشبيليا .
* التعريفات ــ للشريف الجرجاني ــ (١٩٨٥م) ــ مكتبة لبنان ــ بيروت .
* التعليقة على كتاب سيبويه ــ للفارسي ــ تحقيق د/ عوض بن أحمد القوزي ــ ط الأولى(١٤١٠هـ ــ١٩٩٠م) .

* التفسير البسيط ــ للواحدي ــ تحقيق د / أحمد بن صالح الحمادي وآخــرين ــ (١٤٣٠هــ) ــ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
* التفسير الكبير ــ للفخر الرازي ــ ط الأولى (١٤٠١ــ١٩٨١) ــ دار الفكر .
* تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ــ لناظر الجيش ــ تــحقيق د/علي محمد فاخر و آخرين – ط الأولى (١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م) ــ دار السلام .
* الجامع لأحكام القرآن ــ للقرطبي ــ تحقيق د/ عبدالله بن عبدالمحسن التركي وآخرين ــ ط الأولى (١٤٢٧ه ــ ٢٠٠٦ م) مؤسسة الرسالة .
* جامع البيان ــ للطبري ــ تحقيق / أحمد محمد شاكر ــ ط الأولــى (١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م) مؤسسة الرسالة .
* الجنى الداني في حروف المعاني ــ للمرادي ــ تحقيق د/ فخر الدين قباوة ــ ومحمد نديم فاضل ــ ط الأولى (١٤١٣ه ــ ١٩٩٢م) ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت .لبنان .
* حاشية الصبان على شرح الأشموني ــ تحقيق/ محمود بن الجميل ــ ط الأولى (١٤٢٣هـ ــ٢٠٠٢ م) مكتبة الصفا .
* الحجة للقراء السبعة ــ للفارسي ــ تحقيق / بدر الــدين قهــوجي ط الأولــى (١٤١١هـ ــ ١٩٩١ م).
* خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ــ للبغدادي ــ تحقيق / عبدالسلام محمــد هارون ، ط الرابعة (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م –) ــ مكتبة الخانجي بالقاهرة .
* الخصائص ــ لابن جني ــ تحقيق / محمد علي النجارــ دار الكتب المصرية.
* درج الدر في تفسير الآي والسور ــ لعبدالقاهر الجرجاني ــ تحقيق / وليد بن أحمد بن صالح الحسين ، إياد عبــداللطيف القيســي ــ ط الأولــى (١٤٢٩هـ ٢٠٠٨. م) ــ الحكمة ــ المدينة المنورة .
* الدر المصون ــ للسمين الحلبي ــ تحقيق د/ أحمد محمد الخراط ــ ط الأولــى (١٤٠٦هـ -١٩٨٦م) دار القلم ــ دمشق .

* ديوان حسان بن ثابت ــ تحقيق د/ وليد عرفات (٢٠٠٦م) ــ دار صادر. بيروت .
* ديوان ذي الرمة ــ تنقيح / كارليل هنري ــ (٠١٣٢٧هـ ــ ١٩١٩ م) ــ مطبعة كمبريج .
* ديوان المرقشين . تحقيق / كارين صادر ــ ط الأولى (١٩٩٨م) ــ دار صادر ــ بيروت .
* روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ــ للآلوسي ــ دار إحياء التراث العربي ــ بيروت ــ لبنان .
* السبعة في القراءات ــ لابن مجاهد ــ تحقيق د/شوقي ضيف ــ دار المعارف.
* سفر السعادة وسفير الإفادة ــ للسخاوي ــ تحقيق د/ أحمد محمد الدالي ــ ط الثانية (١٤١٥هـ ــ١٩٩٥ م) ــ دار صادر ــ بيروت . لبنان .
* شرح أبيات سيبويه ــ لابن السيرافي ــ تحقيق د/ محمد الريح هاشم ــ ط الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م) ــ دار الجيل ــ بيروت .
* شرح التسهيل ــ لابن مالك ــ تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ــ د/ محمد بدوي المختون ــ ط الأولى (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م) ــ دار هجر .
* شرح التصريح أو التصريح بمضمون التوضيح ــ للشيخ خالد الأزهري ــ تحقيق / محمد باسل عيون السود ــ ط الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م)ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت .
* شرح جمل الزجاجي ــ لابن عصفور ــ تحقيق / فواز الشعار ــ ط الأولى (١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨ م) ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان .
* شرح شواهد الإيضاح ــ لابن بري ــ تحقيق د/ عيد مصطفى درويش ــ مراجعة د/ محمد مهدي علام ــ (١٩٨٤م) ــ مجمع اللغة العربية ــ القاهرة .
* شرح كافية ابن الحاجب ــ للرضي ــ تحقيق د / يوسف حسن عمر ــ ط الثانية (١٩٩٦م) – منشورات جامعة قاريونس ــ بنغازي ــ ليبيا .

* شرح كتاب سيبويه ــ للسيرافي ــ تحقيق / أحمد حسن مهدلي ، وعلى سيد علي ــ ط الأولى (٢٠٠٨م) ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت .
* شرح المفصل ــ لابن يعيش ــ تحقيق د/ إميل بديع يعقوب ــ ط (الأولى ١٤٢٢ه ــ ٢٠٠١م) ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان
* شواذ القراءات ــ للكرماني ــ تحقيق د/ شمران العجلي ــ مؤسسة البلاغ ــ بيروت ــ لبنان.
* الصحاح ــ للجوهري ــ تحقيق / أحمد عبد الغفور عطار ــ ط الثالثة (١٤٠٤هـ ــ١٩٨٤م) دار العلم للملايين ــ بيروت ــ لبنان .
* طبقات النحويين واللغويين ــ للزبيدي ــ تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ــ ط الثانية ــ دار المعارف .
* علل النحو ــ لابن الوراق ــ تحقيق / محمود جاسم محمد الدرويش ــ ط الأولى ــ(١٤٢٠ه ــ١٩٩٠م) ــ مكتبة الرشيد ــ الرياض .
* العين ــ للخليل بن أحمد ــ تحقيق د / مهدي المخزومي ، ود / إبراهيم السامرائي ــ دار الهلال .
* غاية النهاية في طبقات القرّاء ــ لابن الجزري ــ عناية ج ــ براجستراسر ــ ط الأولى (١٤٢٧ه ــ١٩٩٦م) ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان .
* الغرة في شرح اللمع ــ لابن الدهان ــ من أول باب (إن وأخواتها) إلى آخر باب (العطف) تحقيق د/ فريد عبدالعزيز الزامل ــ ط أولى (١٤٣٢هـ ٢٠١١م) ــ دار التدمرية ــ الرياض .
* الفهرست ــ لابن النديم ــ تحقيق / رضا ــ تجدد ــ
* الكامل ــ للمبرد ــ تحقيق د/ محمد أحمد الدالي ــ ط الثالثة (١٤١٨ه ــ ١٩٩٧م) مؤسسة الرسالة .
* الكتاب ــ لسيبويه . تحقيق/ عبدالسلام محمد هارون . ط الثالثة ــ (١٤٠٨هـ ١٩٨٨م) ــ مكتبة الخانجي. القاهرة .

* الكشاف ــ للزمخشري ــ باعتناء خليل مأمون شيحا ــ ط الثالثة (١٤٣٠ه ــ ٢٠٠٩م) ــ دار المعرفة ــ بيروت ــ لبنان .
* لسان العرب ــ لابن منظور ــ تحقيق/ عبدالله على الكبير وآخرين ــ طبعة دار المعارف .
* مجاز القرآن ــ لأبي عبيدة ــ تحقيق د/ محمد فؤاد سزكين . مكتبة الخانجي ــ القاهرة .
* المحتسب ــ لابن جني ــ تحقيق / علي النجدي ناصف و آخرين (١٤٢٠هـ ــ١٩٩٩م) المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
* المحرر الوجيز ــ لابن عطية ــ تحقيق / عبدالسلام عبدالشافي ــ ط (الأولى ١٤٢٢هـ ــ ٢٠٠١م) ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان .
* المحكم والمحيط الأعظم ــ لابن سيده ــ تحقيق د / عبدالحميد هنداوي ــ ط (الأولى ١٤٢١هـ ــ٢٠٠٠ م) ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان .
* مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع – لابن خالويه – مكتبة المتنبي – القاهرة .
* مراتب النحويين ــ لأبي الطيب اللغوي ــ تحقيق د/ محمد أبو الفضل إبراهيم ــ مطبعة نهضة مصر .
* مشكل إعراب القرآن ــ لمكي بن أبي طالب ــ تحقيق / ياسين محمد السواس ــ ط الثانية ــ دار المأمون للتراث .
* معاني القرآن للأخفش ــ تحقيق /هدى محمود قراعة ــ ط الأولى ١٤٠١١هـ –١٩٩٠م. مكتبة الخانجي القاهرة .
* معاني القرآن ــ للفراء ــ تحقيق د / عبدالفتاح إسماعيل شلبي ــ ط الثالثة (١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م) ــ عالم الكتب .
* معاني القرآن وإعرابه – للزجاج – تحقيق د/عبد الجليل عبده شلبي (١٤٢٤ه ــ ٢٠٠٤ م) دار الحديث.

* معاني النحو ـ د/ فاضل صالح السامرائي ـ ط الأولى (١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠) الناشر : دار الفكر للطباعة والنشر .
* معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ـ لياقوت الحموي ـ تحقيق د / إحسان عباس ـ ط الأولى (١٩٩٣م) دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان.
* معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية ـ للدكتور / محمد إبراهيم عبادة ـ دار المعارف .
* معجم المصطلحات النحوية والصرفية ـ للدكتور / محمد سمير نجيب اللبدي ـ ط الأولى (١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م) ـ مؤسسة الرسالة .
* مغني اللبيب ـ لابن هشام ـ تحقيق / محمد محيي الدين عبدالحميد ـ دار الطلائع .
* المفردات في غريب القرآن ـ للراغب الأصفهاني ـ مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز .
* المفصل ـ للزمخشري ـ ط الثانية ـ دار الجيل ـ بيروت ـ لبنان .
* المفضليات ـ للمفضل الضبي ـ تحقيق / أحمد محمد شاكر ، وعبدالسلام محمد هارون ـ ط السادسة ـ دار المعارف
* المقتصد في شرح الإيضاح ـ لعبد القاهر الجرجاني ـ تحقيق د/ كاظم بحر المرجان (١٩٨٢م) دار الرشيد .
* المقتضب ـ للمبرد ـ تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة ـ ط الثالثة ـ (١٤١٥هـ ـ١٩٩٤م) المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – مصر.
* المقرب ـ لابن عصفور ـ تحقيق /أحمد عبد الستار الجواري ، وعبدالله الجبوري ـ ط الأولى (١٣٩٢هـ ـ١٩٧٢م) .
* نتائج الفكر ـ للسهيلي ـ تحقيق / عادل أحمد عبد الموجود ـ والشيخ / علي محمد معوض ـ ط الأولى ـ (١٤١٢هـ ـ ١٩٩٣م) ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان .

* نزهة الألباء في طبقات الأدباء ــ لأبي البركات بــن الأنبــاري ــ تحقيــق د/ إبراهيم السامرائي ــ ط الثالثة (١٤٠٥هـــ١٩٦٥م) مكتبة المنار ــ الأردن .
* النوادر في اللغة ــ لأبي زيد الأنصاري ــ تحقيق د/ محمد عبدالقادر أحمد ــ ط الأولى (١٤٠١هـــ ــ ١٩٨١م) ــ دار الشروق .
* الهداية إلى بلوغ النهاية ــ لمكي بن أبي طالــب ــ ط الأولــى (١٤٢٩ ه ــ ٢٠٠٨م) كلية الدراسات العليا والبحث العلمي ــ الشارقة ــ الإمارات .
* همع الهوامع ــ للسيوطي ــ تحقيــق / أحمــد شــمس الــدين ــ ط الأولــى (١٤١٨هـــ - ١٩٩٨م) دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .

******

المحتويات

م	الموضوع	الصفحة
١	المقدمة	٦٠٧١
٢	التمهيد	٦٠٧٤
٣	المبحث الأول : الفراء وكتابه معاني القرآن	٦٠٧٤
٤	المطلب الأول : الفراء حياته وآثاره	٦٠٧٤
٥	المطلب الثاني : كتاب (معاني القرآن)	٦٠٧٧
٦	المبحث الثاني : المراد بالموقت وغير الموقت	٦٠٧٨
٧	الفصل الأول : غير الموقت	٦٠٨١
٨	المبحث الأول : عدم التوقيت في النكرة	٦٠٨١
٩	١ـ إفراد الضمير العائد على المثنى وجمع التكسير وتذكيره لسدّ النكرة المفردة غير الموقّتة مسدَّهما	٦٠٨١
١٠	٢ـ عود الضمير مجموعًا على المثنى المفرَّق غير الموقت	٦٠٨٤
١١	٣ـ عود الضمير مجموعًا على المثنى المفرَّق غير الموقت في العطف بأو	٦٠٨٦
١٢	٤ـ رفع خبر كان إتباعًا لاسمها المنكور غير الموقت	٦٠٩٠
١٣	٥ـ اختيار رفع اسم الزمان المبهم المخبر به عن اسم معنى	٦٠٩٣
١٤	المبحث الثاني : المعرفة غير الموقتة	٦٠٩٧
١٥	١ـ وقوع (إذا) موقع (إذ) بعد الموصول غير الموقّت	٦٠٩٧
١٦	٢ـ لزوم (مِنْ) جارة للنكرة بعد (مَنْ) ، و(ما) المبهمتين	٦١٠٠
١٧	٣ ـ اختيار الرفع في الموصول بأل قبل فعل الأمر المقترن بالفاء	٦١٠٣
١٨	٤ ـ تالي نعم وبئس نكرة أو معرفة غير موقّتة في سبيل النكرة	٦١٠٨
١٩	٥ ـ مراعاة المعنى في المفرد غير الموقت في عود الضمير ونحوه	٦١١٤
٢٠	٦ ـ نعت المعرفة غير الموقّتة بـ(غير) مضافة إلى معرفة	٦١١٧
٢١	الفصل الثاني : الموقت	٦١٢٢
٢٢	١ ـ منع دخول لام القسم في خبر المؤقت	٦١٢٢
٢٣	٢ـ توقيت الفعل المدلول عليه بالمصدر وأثره في ترجيح نصب المصدر	٦١٢٥
٢٤	٣ـ توقيت النكرة بالنعت ومجيء الحال منها	٦١٢٩
٢٥	٤ـ اشتراط توقيت المُميِّز لنصب تمييز الذات	٦١٣١
٢٦	الخاتمة	٦١٣٤
٢٧	المصادر والمراجع	٦١٣٦
٢٨	المحتويات	٦١٤٤